المعهـد الدولـي للعدالـة
و سيادة القانون

التقريـر السـنوي
2020

تتمثل مهمتنا في
تعزيز وتمكين كفاءات
الأخصائيين الممارسين
في مجال العدالة الجنائية
وغيرهم من الأشخاص
المعنيين بالتصدي للإرهاب
والأنشطة الإجرامية عبر
الوطنية ذات الصلة ضمن
إطار سيادة القانون،
وتعزيز التعاون وتبادل
المعلومات وفق أسس
وطنية وإقليمية ودولية.

تتمثل رؤيتنا في أن نكون معهدَ تدريبٍ معترف به دولياً ومركزاً لنشر المعرفة الإقليمية بغية بناء القدرات العملية والمستدامة القائمة على سيادة القانون للمشرعين والقضاة والمدعين العامين وموظفي إنفاذ القانون ومسؤولي السجون وغيرهم من الأخصائيين الممارسين في مجال العدالة الجنائية والأشخاص المعنيين. ويواصل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون جعل محور تركيزه الجغرافي الأساسي في شمال وغرب وشرق إفريقيا بالإضافة إلى الشرق الأوسط ومناطق مختارة أخرى. ويشمل التطور المستمر للمعهد إعداد وتنفيذ وتفعيل الممارسات الدولية الجيدة، ووضع استراتيجيات وتقنيات جديدة للتعامل الشامل مع المظهر المعاصر والطبيعة المتصاعدة للإرهاب العالمي.

IVSTITIA IN TOTO

المحتويات

رسالة الأمين التنفيذي	4
نظرة عامة على المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون (IIJ)	6
المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون (IIJ) والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب (GCTF)	8
المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون (IIJ) والأمم المتحدة	11
الوحدة الأكاديمية	12
المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب (CTAC)	13
المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب عبر الإنترنت (eCTAC)	14
مقررات CTAC وeCTAC في 2021 – 2022	17
أجندة الأبحاث	17
الوحدة البرامجية	18
المبادرات الأساسية	20
مبادرة التصدي للإرهاب النامي محلياً	20
مبادرة السلطات المركزية العالمية	23
مبادرة تحقيقات	26
مبادرة بناء القدرات القضائية	30
مبادرة قضاء الأحداث	37
مبادرة إدارة السجون	43
مبادرة العائدون من المقاتلين الارهابيين الاجانب(RFTFs)	45
مبادرات ومسارات أنشطة عمل المعهد الأخرى	46
أدلة ساحة المعركة	47
التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية	48
آليات الإحالة: برامج التدخل متعددة الجهات الفاعلة القائمة على سيادة القانون	51
المنهج الأساسي	53
المراقبة والتقييم	54
التواصل والتوعية	55
المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون (IIJ) ومالطا	57
فريق المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون (IIJ)	58
مجلس الإدارة	60
المجلس الاستشاري	61
المنح والانتدابات	62
شركاء فاليتا	62

رسالة الأمين التنفيذي

لقد ترافق عام 2020 مع الكثير من التحديات والفرص على حدٍّ سواء بسبب انتشار جائحة كورونا في شتى بقاع العالم. وثابر المعهد على تأكيد أهمية مهمته، سيما بعد أن سعى الإرهابيون والجماعات المتطرفة العنيفة إلى استغلال الوضع المفعم بالاضطرابات وانعدام الاستقرار. وتمثّل التحدي الرئيسي للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون خلال هذه الفترة في كيفية الحفاظ على استمرارية العمليات وتقديم برامج بناء القدرات للعاملين في مجال العدالة الجنائية الذين يشكلون خط الدفاع الأهم في وجه تهديد الإرهاب المتصاعد.

لقد استندنا في توجيه استجابتنا إلى ثلاثة مبادئ؛ كيف نقدم برنامجنا لبناء القدرات في ظلّ قيود السفر ومنع التجمعات؟ وكيف نحمي فريق العمل والأخصائيين الممارسين المشاركين وشركائنا؟ وكيف نضمن أن التدريب المقدم عبر الإنترنت له نفس التأثير المستدام على الأخصائيين الممارسين الذين نقدم خدماتنا لهم، ولوكالاتهم ولمؤسساتهم المحلية، وعلى الجهات المانحة التي تدعم مهمتنا المتمثلة في بناء القدرات؟

رغم هذه الاعتبارات، ظل فريق المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون (IIJ) طموحاً وعازماً على المضي في مسيرته خلال عام 2020، وإنني أشعر بعظيم الفخر بما حققناه. في البداية لم يكن من الممكن تحقيق أهداف برنامج بناء القدرات للوحدة البرامجية من خلال الندوات عبر الإنترنت التي لا تحقق عادةً مستوى التفاعل المطلوب أو تطوير وتطبيق المهارات العملية أو التواصل بين الأقران، أي أنها لا تحقق السمات المميزة لتجربة المعهد التدريبية على أرض الواقع. لذلك عمد الفريق إلى إعادة تصميم مناهجه وتعديلها من أجل تقديمها بشكل فعال ومجدٍ من خلال المنصات عبر الإنترنت، كما نفذ نهجاً تدريبياً مختلطاً وعمل مع المتدربين من الأخصائيين الممارسين للتغلب على كل ما واجهه من صعوبات تقنية.

لقد سهّل اتباع هذا النهج تنفيذ الناجح لأكثر من 25 برنامجاً في إطار مبادراتنا الأساسية ومسارات عملنا المتبعة في المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون خلال عام 2020، ومنها مبادرة قضاء الأحداث ومبادرة السلطات المركزية العالمية، فضلاً عن البرامج ذات المقاصد المستقبلية التي تهدف إلى معالجة التهديدات المستجدة الناشئة مثل التطرف العنيف القائم على دوافع عنصرية أو عرقية (REMVE)، وكذلك منهج جديد مثير للاهتمام حول آليات الإحالة لمنع التطرف العنيف ومكافحته.

لقد نجحنا أيضاً في تحقيق هدفنا المتمثل في إطلاق وحدة أكاديمية جديدة بدعمٍ من الجهات المانحة الثلاثة المؤسسة للوحدة- حكومات الدنمارك وفرنسا والولايات المتحدة. وعلى الرغم من العديد من الأمور المجهولة بشأن الوباء، فقد أطلقت الوحدة الأكاديمية على منصتها نسخة افتراضية من منهاجها الأكاديمي حول مكافحة الإرهاب (CTAC)، وقدمت دورتين ناجحتين من منهجها الأكاديمي حول مكافحة الإرهاب (eCTAC) عبر الانترنت للأخصائيين الممارسين الناطقين بالإنجليزية والفرنكوفونية، كما أطلقت أجندة بحثية جديدة مهمة خاصة بالمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون.

كما استفاد المعهد من بيئة العمل الافتراضية لإشراك الشركاء الاستراتيجيين الجدد والحاليين عبر ترأس الاجتماعات المنتظمة عبر الإنترنت مع مجموعة من الشركاء لتبادل أحدث الابتكارات بشأن كوفيد19- والدروس المستفادة.

ووضع المعهد اللمسات النهائية على مذكرتي تفاهم جديدتين ووقعهما افتراضياً- الأولى مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب (UNOCT) والثانية مع الصندوق العالمي للمشاركة المجتمعية و الصمود (GCERF) -بغية لرسم مسار محفّز يشجع على تعزيز التعاون مع هؤلاء الشركاء الرئيسيين.

"في حين كان عام 2020 عاماً مليئاً بالتحديات العالمية غير المسبوقة، فإن المحور الأول للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون IIJ للتدريب المبتكر عبر الإنترنت ضَمَنَ استمرارية العمليات التشغيلية، وحرصَ على تلبية التزامات المنح التي نقدمها بنجاح. والأهم من ذلك، استمر في تصميم وتنفيذ برامج بناء القدرات المبتكرة والفعالة عبر الإنترنت للأخصائيين الممارسين في مجال العدالة الجنائية الذين نزودهم بخدماتنا بكلّ فخر".

وقد شهد العام أيضاً مشاركة واسعة مع الرؤساء المشاركين من المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب والهيئات المكونة له، وركزت المشاركة على توضيح كيفية الاستفادة من عمل المؤسسات المُلهَمة والرؤية الاستراتيجية للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب للعقد القادم.

وبالإضافة إلى وضع جدول زمني طموح لبناء القدرات والتوعية، أنهى المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون العام بالتحليل والتخطيط المستقبلي والعمل مع مجلس الإدارة لرسم التوجه المستقبلي للمعهد من خلال إجراء مراجعة استراتيجية معمّقة.

في سبتمبر 2020، ودعنا مدير البرامج، السيد/ باتريك إيلرس، ورحبنا بخلفه السيد/ ستيف سينوت، وكلاهما من الأخصائيين المتمرسين المنتدبين من مكتب المساعدة والتدريب لتطوير اللإدعاء العام في الخارج (OPDAT)التابع لوزارة العدل الأمريكية ، ويعدّ انتدابهما جزءاً مهماً من دعم الولايات المتحدة الأمريكية المستمر للمعهد.

في ديسمبر 2020، أكمل السيد/ جو كونيل انتدابه لمدة ثلاث سنوات كمستشاراً أوّل للتحقيقات وقائداً لمبادرة التحقيقات في المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون. وكان ثالث انتداب له على التوالي من قبل حكومة المملكة المتحدة. وإننا نعربُ عن امتناننا لحكومة تركيا على ندبها المتكرر للقضاة، بما فيهم القاضية/ سيفيل بوستانجي، التي دعمت خلال عام 2020 تنفيذ الأنشطة الممولة من تركيا في إطار مبادرة بناء القدرات القضائية للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، وقد كانت قيادتها الرشيدة لتعاوننا المميز مع منتدى أنطاليا الدبلوماسي لا تقدر بثمن.

لا يسعنا التعبير بما يكفي عن أهمية مساهمات المنتدبين لدينا، ونحن نشجع الحكومات الأخرى على النظر في ندب موظفيها إلى المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون.

استعداداً للقادم من عام 2021، فإن المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون في وضع جيد لمواجهة الوباء المستمر وكذلك للتطلع نحو آفاق المستقبل. لقد أظهر المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون قدرة عالية على التعامل مع الظروف ومرونة والتزاماً راسخاً بمهمته وبالأخصائيين الممارسين الذين يقدم خدماته لهم. ونحن فخورون للغاية بما حققناه العام الماضي ونسعى لرسم مسار مستقبلي قائم على الاستفادة من التكنولوجيا والابتكارات الناجحة لتقديم تدريب فعال عبر الإنترنت.

إن المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون الذي باتَ اليوم مركزاً إقليمياً رئيسياً لسيادة القانون المستدامة وبناء قدرات الأخصائيين الممارسين – أصبح أكثر قوة نتيجة لاستجابته الذكية. وإننا نتوجه بالشكر لخريجينا ومانحينا وشركائنا الاستراتيجيين على دعمهم المستمر لرسالة المعهد، ونحن على العهد في مواصلة هذا العمل المهم والحرص على التأثير الإيجابي المستدام على مدى السنوات المقبلة.

السيد/ توماس فوخته
الأمين التنفيذي
المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون

نظرة عامة على المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون (IIJ)

في الاجتماع الوزاري العام للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب (GCTF) في يونيو 2012، دعا الأعضاء إلى إنشاء المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون (IIJ) ليكون منصةً رئيسية لتقديم التدريب المبتكر والمستدام وتنفيذ الممارسات الجيدة ذات الصلة بمكافحة الإرهاب والقائمة على سيادة القانون. وقد رحب قادة مجموعة الثماني (G8) باقتراح تأسيس المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون (IIJ) في قمة يونيو 2013. ثم تعاونت مجموعة من الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية وغير الحكومية على تحديد تفويض وهيكلية المعهد. وافتتح المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون رسمياً في يونيو 2014.

يعمل المعهد على إعداد وتقديم ورش عمل لبناء القدرات ويعقد إجتماعات للخبراء إلى جانب أنشطة أخرى مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات الأخصائيين العاملين في قطاع العدالة الجنائية. وتلتزم جميع برامج المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون في جوهرها بتعزيز الإطار القانوني الذي يسعى من خلاله الأخصائيين الممارسين في مجال العدالة الجنائية إلى تحقيق العدالة في القضاء على الإرهاب والأنشطة ذات الصلة من خلال دمج مبادئ حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون. وتتمثل مهمة المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون في تقديم برامج بناء القدرات المصممة خصيصاً لمساعدة الحكومات والمختصين على التصدي - بطريقة عملية وفعالة ومنسقة - للتهديد الإرهابي المتصاعد ومتعدد الأوجه والجرائم العابرة للحدود ذات الصلة.

الأمانة التنفيذية

يرأس المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون الأمين التنفيذي توماس فوخته، مع فريق من المديرين المنتدبين والمتعاقدين، وموظفين دوليين من أكثر من عشرة بلدان.

الوحدة الأكاديمية

تقدم الوحدة الأكاديمية المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب (CTAC)، ومنهجاً مبتكراً عبر الإنترنت لمكافحة الإرهاب (eCTAC)، وأجندة بحثية طموحة، بقيادة القاضية/ ماري كومبير.

وحدة الشؤون الإدارية والتوعوية

توفر وحدة الشؤون الإدارية والتوعية الدعم الأساسي لمهمة بناء القدرات في المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون من خلال أقسام المحاسبة، والإدارة، والموارد البشرية، والمشتريات، والتواصل والتوعية، وإدارة المنح. ويرأس الوحدة السيد/ رينهارد أوريغ.

الوحدة البرامجية

توفر الوحدة البرامجية ورش عمل حول بناء القدرات تتناول التحديات النوعية والناشئة. وينظّم العمل بموجب المبادرات الأساسية ومسارات أنشطة العمل في المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون من خلال هيكلية مرنة تستجيب لبيئة التهديد المتغيرة واحتياجات الأخصائي الممارس وأولويات المانحين. ويرأس الوحدة السيد/ستيف سينوت المنتدب من وزارة العدل الأمريكية.

مستشارون منتدبون

يفخر المعهد بوجود اثنين من كبار المستشارين المنتدبين بين موظفيه. فقد خلف السيد/ فيليب تاكر مستشار التحقيقات الأول السيد/ جو كونيل في أواخر عام 2020؛ وكلاهما من مسؤولي إنفاذ القانون ذوي الخبرة والمنتدبين من قبل حكومة المملكة المتحدة، ويترأس فيليب مبادرة التحقيقات التابعة للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون التي تمولها المملكة المتحدة إلى حد كبير. والمستشارة القضائية الأولى القاضية/ سيفيل بوستانجي، التي أكملت مشاركتها عام 2021، انتدبتها حكومة تركيا لتقود تنفيذ المشاريع التي تمولها تركيا في مبادرة بناء القدرات القضائية.

مجلس الإدارة من المسؤولين الإداريين

تحظى الأمانة التنفيذية بالتوجيه والدعم في مهمتها بالغة الأهمية من قبل مجلس إدارة دولي يمثل ثلاث عشر حكومة والاتحاد الأوروبي. في عام 2019، كان من دواعي سرور المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون أن يرحب بحكومة الكويت ضمن مجلس الإدارة.

المجلس الاستشاري

المجلس الاستشاري للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون يضم مجموعة رائعة من المتخصصين والممارسين ذوي الخبرة وقادة المنظمات الشريكة والشبكات الأكاديمية الذين يقدمون نصائح استراتيجية غير ملزمة.

في غضون ست سنوات فقط رسخ المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون وجوده كمركز إقليمي رئيسي لبناء قدرات الأخصائيين العاملين في مجال العدالة الجنائية المستدامة

6 سنوات	**6300+** أكثر من 6300 أخصائي خريج	**178** خمس سنوات
20 عدد البرامج المقدمة عبر الإنترنت أثناء جائحة كورونا		**94** برنامجاً عقد في مناطق المستفيدين
123 بلداً مشاركاً	**13** جهة مانحة	**50** منحة دولية

إطلاق وحدة أكاديمية جديدة وأجندة أبحاث في عام 2020

إعادة تصميم المناهج التي أعدت خصيصاً من أجل تقديمها بشكل فعال عبر الإنترنت أثناء جائحة كورونا

ضمان التأثير المستدام والشفافية والمساءلة من خلال عمليات المراقبة والتقييم القوية والصارمة

GCTF
GLOBAL COUNTERTERRORISM FORUM
المنتـدى العالمـي لمكافحـة الإرهـاب

المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون (IIJ) والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب (GCTF)

المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب هو منتدى دولي يضم ثلاثين عضواً - تسعة وعشرون دولة والاتحاد الأوروبي - مهمته الحدّ من تعرض الأشخاص في جميع أنحاء العالم للإرهاب من خلال منع الأعمال الإرهابية ومكافحتها ومقاضاة مرتكبيها، ومكافحة التحريض على الإرهاب والتجنيد لخدمة الإرهاب.

يجمع المنتـدى العالمي لمكافحة الإرهاب خبـراء وأخصائيين من دول ومناطق حول العالم لتبادل التجارب والخبرات، ويضع الأدوات والاسـتراتيجيات لمواجهة التهديـد الإرهابـي المتصاعـد. ويعتـرف الشركاء الدوليون بالمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب على اعتباره إطار عمل مرجعي يحدد الهيكلية العالمية لمكافحة الإرهاب والحد مـن التطـرف العنيـف ومكافحتـه. لمزيـد مـن المعلومـات، يرجـى زيارة: www.thegctf.org

تنفيذ وتفعيل مذكرات إطار المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب

المعهـد الدولـي للعدالـة وسـيادة القانـون هـو المنفـذ الرائـد للممارسات الجيدة للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب ومذكراته المؤطرة، كما أنه المنظمة الوحيدة التي لديها تفويض محدد لدعم تنفيـذ وتفعيل الأخصائيين الممارسـين في مجال العدالة الجنائية للممارسات الجيدة الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب.

عمـل المعهـد الدولـي للعدالـة وسـيادة القانـون مـع الرؤسـاء المشـاركين في مجموعـة العمـل ذات الصلـة لقيـادة عمليـة إعـداد وثيقـة إطار عمـل المنتدى العالمي لمكافحـة الإرهاب مثل مذكرة نوشاتيل بشأن الممارسات الجيدة لقضاء الأحداث في سياق مكافحة الإرهاب، وثيقة الرباط-واشـنطن للممارسـات الجيدة بشأن المنع والكشـف والتدخل والإستجابة للإرهاب الناشئ محلياً. كما يعمل المعهد على إعداد وتقديم برامج مخصصة لدعم تفعيل الممارسات الجيـدة الصـادرة عـن المنتـدى العالمـي لمكافحـة الإرهـاب علـى المستويات الوطنية والإقليمية والقطاعية، ويدمج بشكل استباقي أدوات المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب والممارسات الجيدة عبر جميع أنشـطته البرامجية والأكاديمية.

لقد صممت برامج بناء القدرات وأدوات الأخصائي الممارس التي وضعها المعهـد الدولي للعدالة وسـيادة القانون ليـس فقط لدعم تنفيـذ المذكرات المؤطرة للمنتـدى العالمي لمكافحة الإرهاب بل أيضاً لتحديد أولويات التطبيق العملي للممارسات الجيدة للتصدي لتحديـات العالـم الواقعـي التـي يواجهها الأخصائيـون العاملـون في مجـال العدالة الجنائية الذين نقـدم خدماتنا لهم.

النهوض بمهمة المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب

ينسـق المعهـد الدولـي للعدالة وسـيادة القانـون بشـكل وثيق مع المنتـدى العالمـي لمكافحـة الإرهـاب وذلـك مـن خـلال المشـاركة المنتظمـة مع الرؤسـاء المشـاركين ومجموعات العمـل والأعضاء والوحـدة الإدارية والمؤسسـات الملهمـة التي تتبـع رؤى المنتدى العالمـي لمكافحـة الإرهـاب. كما يدعـم المعهد أنشـطة مجموعات العمل المختلفة، ويستضيف اللقاءات وورش العمل، ويساهم في المبادرات، ويبحث عن الفرص وأوجه التآزر التي يمكن من خلالها النهـوض بمهمة المنتـدى العالمي لمكافحـة الإرهاب.

ومـن الأولويـات الرئيسـية للمعهـد المسـاهمة في زيـادة التنسـيق بين مجموعات العمل والمؤسسـات الملهمة من أجل الاسـتفادة بشـكل أفضـل مـن خبرتنـا الجماعيـة وتجربتنـا في تعزيـز مهمـة المنتـدى العالمي لمكافحة الإرهاب. حيث يضمن تعزيز التنسـيق الأكثر جدوى بين المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب والمؤسسات الملهمة أن تكون الأولويات والجهود الموضوعية والجغرافية متسقة وأن تُشـارك الـدروس المسـتفادة وقصـص النجـاح بشـكل فعلـي وتُدمج في سـياق الأنشـطة المستقبلية.

المؤسسات المُلهمة من المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب

يعمل المعهد عن كثب مع غيره من المؤسسات الملهمة من المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب: الصندوق العالمي للمشاركة المجتمعية والصمود (GCERF) الذي وقع معه المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون اتفاقية شراكة استراتيجية جديدة عام 2020، ومركز هداية الذي عقد المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون شراكات معه في العديد من المشاريع المهمة.

إن المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون واحد من ثلاث مؤسسات مُلهمة من المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب هي:

الصندوق العالمي للمشاركة المجتمعية والصمود ، مقره الرئيسي في جنيف، وهو عبارة عن شراكة بين القطاعين العام والخاص أنشئ ليكون أول جهد عالمي لدعم المبادرات المحلية على مستوى المجتمع والتي تهدف إلى تعزيز القدرة على الصمود في وجه أجندة التطرف العنيف. ويعمل الصندوق العالمي على الاستجابة لحالات الطوارئ في حلقة الوصل بين الأمن والتنمية من خلال الشراكة والتشاور مع الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص في البلدان المستفيدة لدعم الاستراتيجيات الوطنية ومعالجة الدوافع المحلية للتطرف العنيف. يرجى زيارة www.gcerf.org/

هداية، مركز التميز الدولي لمكافحة التطرف العنيف ومقره أبو ظبي، الذراع التنفيذي الرئيسي لجهود الحدّ من التطرف العنيف التي يضطلع بها المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. وهو شريك أساسي في إعداد وتنفيذ مذكرة أبو ظبي حول الممارسات الجيدة في التعليم ومكافحة التطرف العنيف، بما في ذلك المبادرة القائمة التي تجمع المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب ومنظمة التعاون الإسلامي بشأن الحد من التطرف العنيف والتعليم الديني. ويدير مركز هداية برامج المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب ذات الصلة بالحدّ من التطرف العنيف للمقاتلين الإرهابيين الأجانب والمقاتلين العائدين تحت رعاية الفريق المعني بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب، الذي يُعدّ موردا حياً للدول المعنية. يرجى زيارة www.hedayahcenter.org/

المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون (IIJ) والأمم المتحدة

يعمل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بشكل وثيق واستباقي مع الأمم المتحدة لترسيخ روابط وصلات ذات مغزى تجمع الجهود المبذولة في مجال مكافحة الإرهاب وسيادة القانون. وتعتبر الأمم المتحدة شريكاً وثيقاً ومشاركاً نشطاً في جميع أنشطة المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب والمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ذات الصلة، ويدعم المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بشكل فعال تنفيذ الاستراتيجية العالمية للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن ذات الصلة وذلك من خلال المبادرات الأساسية للوحدة البرامجية للمعهد ومسارات العمل ومناهج الوحدة الأكاديمية. وقد تعاون المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بشكل وثيق مع عدد من هيئات الأمم المتحدة، بما فيها مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب (UNOCT)، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة (CTED)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة (UNICRI)، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (OHCHR).

مذكرة تفاهم المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون (IIJ) مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب (UNOCT)

في سبتمبر 2020، وقع المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون مذكرة تفاهم جديدة مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، الأمر الذي كان من شأنه تعزيز التعاون في مجال دعم مهام المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب والأمم المتحدة. وتعتمد الاتفاقية على البيان الوزاري للأمم المتحدة والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب لعام 2018، و الذي شدد على ضرورة بناء شراكة قوية وداعمة بين المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب والأمم المتحدة، والمشاركة الاستباقية للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون مع هيئات الأمم المتحدة. وناقش الأمين التنفيذي توماس فوخته ووكيل الأمين العام لمكافحة الإرهاب فلاديمير فورونكوف خلال التوقيع عدداً من المجالات المهمة للتعاون المستقبلي بموجب المذكرة بما يشمل الأنشطة البحثية المحتملة مع الوحدة الأكاديمية للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون وبرامج بناء القدرات مع الوحدة البرامجية للمعهد. ويفخر المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بتعزيز تعاونه مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب UNOCT في مجال مكافحة الإرهاب وبناء قدرات الأخصائيين العاملين في الخطوط الأمامية لتحقيق العدالة الجنائية.

الإحاطة الافتراضية المفتوحة للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة

في نوفمبر 2020، دُعي المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون للمشاركة في جلسة إحاطة افتراضية مفتوحة للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة حول دور القضاة والمدعين العامين ومحامي الدفاع في تقديم الإرهابيين إلى العدالة، بما في ذلك الاستخدام الفعال لأدلة ساحة المعركة أو الأدلة التي جمعت من قبل الجيش. وقدم الأمين التنفيذي توماس فوخته آراء ووجهات نظر المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون حول التحديات اليومية التي يواجهها الأخصائيون العاملون في مجال العدالة الجنائية عند تقديم الإرهابيين إلى العدالة سيما فيما يتعلق باستخدام المعلومات أو الأدلة التي تم جمعها من مناطق النزاع و برامج المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ذات الصلة.

شارك المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون رؤى من عمل المعهد المكثف في مجال بناء قدرات مع الأخصائيين الممارسين وقدم توصيات عملية بشأن فرص زيادة بناء قدرات الأخصائيين في مجالات مثل استخدام أدلة ساحة المعركة، والصعوبات التي عولجت في توصيات أبوجا الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب بشأن جمع الأدلة واستخدامها وتبادلها لأغراض الملاحقة الجنائية للمشتبه في ارتكابهم أعمال إرهابية، ومشروع المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن المحاكمات الإلكترونية في قضايا الإرهاب.

مشروع المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن المحاكمات الإلكترونية في قضايا الإرهاب

في عام 2020، شرع المعهد في مشروع جديد مثير للاهتمام بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والذي تضمن حدثاً جانبياً ناجحاً على هامش مؤتمر مكافحة الإرهاب على مستوى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الشراكات الفعالة لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف والراديكالية التي تؤدي إلى الإرهاب. وتحت رعاية مبادرة بناء القدرات القضائية للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، يعمل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون وفرع منع الإرهاب التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يداً بيد على مواجهة التحديات ذات الصلة بالمحاكمات الإلكترونية في قضايا الإرهاب، وهو مجالٌ اكتسب إلحاحاً جديداً في سياق إنتشار جائحة كورونا . انظر الى صفحة 30 لمزيد من المعلومات.

الوحدة الأكاديمية

أُطلقت الوحدة الأكاديمية عام 2020، وهي إضافة مهمة إلى المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، حيث تقدم دورات تأسيسية أطول للأخصائيين الممارسين في مجال العدالة الجنائية من المستوى المتوسط لتحسين فهمهم ومهاراتهم في مكافحة الإرهاب بما يتوافق مع سيادة القانون.

صمم العرض الأولي للوحدة الأكاديمية، وهو المنهج الأكاديمي الشامل لمكافحة الإرهاب (CTAC)، للمجموعات الصغيرة وعبر الحضور شخصياً في مالطا. ويهدف إلى بناء قدرات ومهارات الأخصائيين الممارسين المشاركين في الخطوط الأمامية بحيث يحققون تأثيراً مستداماً في مؤسساتهم المحلية ويتمتعون بكفاءات على المستوى الوطني. وصممت الدورات الأولية بناءً على احتياجات الأخصائيين الممارسين في إفريقيا والشرق الأوسط. ومن المقرر مع مرور الوقت تقديم المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب (CTAC) للأخصائيين الممارسين في البلقان وآسيا الوسطى وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا.

لضمان الاستمرارية التشغيلية خلال جائحة كورونا، أعدت الوحدة الأكاديمية مجموعة فصول مبتكرة عبر الإنترنت بناءً على هذا المنهج - المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب عبر الإنترنت (eCTAC) - والذي عُدّل وخُصّص ليناسب التقديم عبر منصة الإنترنت.

سينتج عن أجندة أبحاث الوحدة الأكاديمية منحاً دراسية وأبحاثاً حول التحديات والفرص الناشئة في مجالات مكافحة الإرهاب وسيادة القانون، بدءاً من مراجعة المنهجيات لتقييم أنظمة العدالة الجنائية.

وقد أدت إضافة الوحدة الأكاديمية إلى ترسيخ مكانة المعهد كمركز إقليمي أساسي لبناء القدرات والتدريب في مجال مكافحة الإرهاب وسيادة القانون. تكمل دورات الوحدة الأكاديمية CTAC وeCTAC ورش العمل الأقصر شكلاً للوحدة البرامجية من خلال توفير تدريب معمّق على المهارات ذات الصلة بمكافحة الإرهاب والجريمة عبر الوطنية. وتعد هذه الورش أساساً قوياً لبناء المهارات الخاصة بالتحديات المحددة والناشئة التي تطرق إليها المبادرات الأساسية ومسارات عمل الوحدة البرامجية للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون.

المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب (CTAC)

يسرّ الوحدة الأكاديمية أن ترحّب بالأخصائيين الممارسين في مالطا خلال عام 2021، عندما تسمح ظروف الجائحة بحضور دورة المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب (CTAC) شخصياً. وستقدم النسخ الأولية المقررة للمشاركين الناجحين في دورات المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب عبر الانترنت (eCTAC) وستركز على الملاحقات القضائية الناجحة. كما ستركز الدورة على محاكاة قضية إرهابية ضمن المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب عبر الانترنت (eCTAC) وتنقلها عبر المراحل المتتالية لعملية العدالة الجنائية من خلال التركيز على المهارات والمعارف لضمان نجاح الملاحقات القضائية. وعلى اعتباره المنهج الرئيسي للوحدة الأكاديمية، يمكن أن يكون المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب CTAC (مثل eCTAC) أيضاً عبارة عن دورة مستقلة لتطوير وتعزيز المهارات الأساسية للأخصائيين الممارسين في الخطوط الأمامية بالإضافة إلى إمكانية تعديله ليتوافق مع الأعراف القانونية لكل مجموعة.

سيعمل المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب عبر منهج CTAC على بناء المهارات ذات الصلة بـ:

- الدور الفردي لكل أخصائي ممارس بدءاً من التحقيق إلى المحاكمة والحكم والاستئناف
- كيفية التنسيق المبكر والفعال بين المدعين العامين ووكالات إنفاذ القانون لبناء ملاحقة قضائية ناجحة
- قواعد قبول أنواع مختلفة من الأدلة لاستخدامها في محاكمة الإرهاب
- إدارة الحالة بكفاءة لتقليل التأخير
- طرق حماية الشهود والتأكد من تقديم أفضل الأدلة في المحاكمة
- الامتثال للمحاكمة العادلة وجميع حقوق الإنسان الأخرى ذات الصلة بالمتهمين
- المناصرة الفعالة (الدفاع الفعال) في كل مرحلة من مراحل عملية العدالة الجنائية
- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المحكمة لتحسين الكفاءة وتقديم الأدلة في ظل القيود التي فرضتها جائحة كورونا.

المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب عبر الإنترنت (eCTAC)

عام 2020، أطلقت الوحدة الأكاديمية بنجاح نسخة عبر الإنترنت من منهاجها الأكاديمي لمكافحة الإرهاب (CTAC). إن منهج eCTAC ، كما هو معروف، مكون من ستة عشر وحدة. صممت هذه الوحدات لتقدم عبر الإنترنت، ومن خلال تقديم الدورة التدريبية على مدار ثلاثة إلى أربعة أسابيع.

الهيكلية

تتضمن كل نسخة من المنهج ثلاث مكونات رئيسية:

1. مراجعة المشاركين لأكثر من ثلاثون محاضرة مسجلة مسبقاً ومقاطع فيديو عن دراسة حالة لقضايا دقيقة وتحقيقات ناجحة، إلى جانب توجيه التقدم المحرز والدعم من قبل الوحدة الأكاديمية للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون: توفير كتاب تمارين وحدة التحقيقات الاستباقية من ضمن المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب عبر الانترنت (eCTAC) إلى جانب مكتبة إلكترونية واسعة من المراجع المنسقة عبر الإنترنت.
2. ثماني جلسات تفاعلية حية، من بينها ثلاث جلسات تعليمية لمجموعات صغيرة حول التنسيق الفعال بين المحققين والمدعين العامين، وجمع الأدلة للمحاكمات الناجحة، وإجراء التحقيقات عبر الحدود. يناقش المشاركون خلال هذه الجلسات التعليمية خطط تنسيق مكافحة الإرهاب التي صمموها، ويقارنون اتخاذ قراراتهم الاستراتيجية بشأن التحقيقات الاستباقية، ويناقشون الممارسات الجيدة لصياغة طلبات المساعدة القانونية المتبادلة لنشر تقنيات التحقيق الخاصة.
3. تمرين غامر لمدة يومين يقوم خلاله المشاركون بالتحقيق بشكل استباقي في محاكاة مؤامرة إرهابية عبر الحدود تسعى إلى مهاجمة البنية التحتية الحيوية، وتختتم بجلسات استخلاص المعلومات ضمن مجموعات صغيرة.

يشمل فريق التدريب لكل وحدة مدير الوحدة الأكاديمية، وزملاء اثنين، ومستشار التحقيقات - وجميعهم من الأخصائيين الممارسين والمدربين ذوي الخبرة - ويدعمهم عدد من الموظفين الدوليين التابعين للوحدة الأكاديمية. يتلقى فريق التدريب دعماً إضافياً من الخبراء المتخصصين بموضوع البحث لزيادة تحسين جودة البرنامج.

وحدة التحقيقات والملاحقات القضائية الاستباقية ضمن المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب عبر الانترنت (eCTAC)

قدمت نسختان من وحدة التحقيقات والمحاكمات الاستباقية الخاصة بالمنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب عبر الانترنت (eCTAC) في عام 2020 (واحدة لكل من المجموعات الناطقة بالإنجليزية والفرنسية)، حيث زُوّد المحققون المشاركون والمدعون العامون وقضاة التحقيق بالمهارات التي يحتاجون إليها للتحقيق بشكل استباقي في المؤامرات الإرهابية قبل وقوع الهجمات. قام الممارسون بتوسيع معرفتهم حول جمع الأدلة الإلكترونية والاتصالات السلكية واللاسلكية والمالية لتعطيل النشاط الإرهابي - بما في ذلك الهجمات، وكذلك حول الاستخدام القانوني والمتناسب لتقنيات التحقيق الخاصة والتنسيق الفعال بين الوكالات والتعاون الدولي الفعال. أكمل 38 ممارساً، بما فيهم المحققون والمدعون العامون وقضاة التحقيق من بوركينا فاسو وإثيوبيا وغانا وكينيا ومالي والمغرب والنيجر والسنغال وأرض الصومال وتنزانيا وأوغندا، بنجاح المنهج الأكاديمي عبر الانترنت لمكافحة الإرهاب eCTAC.

التعلم عبر التحضير المسبق

تقدم الوحدات من خلال نهج التعلم عبر التحضير المسبق الذي ينقل التعليمات المباشرة إلى حيز التعلم الفردي قبل الجلسات عبر الإنترنت مما يؤدي إلى تحويل الجلسات الحية إلى بيئة تعليمية ديناميكية يصبح المشاركون فيها قادرين على تطبيق المهارات والمفاهيم التي تعلموها. وهذا يلغي الحاجة إلى ورش عمل طويلة الأمد عبر الإنترنت كما يمكن الاستفادة من الوقت الذي يقضيه المشاركون معاً من أجل المشاركة بشكل أكثر إبداعاً في الموضوع الأساسي. إن نهج التعلم غير التحضير المسبق - المعترف به على نطاق واسع كممارسة جيدة في تعلم الكبار - يمكّن الوحدة الأكاديمية من التعويل عليه وصياغة مناهج جديدة ومبتكرة وتفاعلية وذات صلة لتلبية احتياجات الأخصائيين الممارسين على الرغم من ظروف الوباء.

نظام إدارة التعلم عبر الإنترنت

أصبح نهج التعلم عبر التحضير المسبق ممكناً فقط إبان استخدام الأدوات المتقدمة عبر الإنترنت والوسائل التعليمية الجذابة والوسائط المتعددة. يتولى فريق التدريب في الوحدة الأكاديمية توجيه الأخصائيين الممارسين المشاركين خلال الدورة وبدعمٍ من نظام إدارة التعلم كانفاس Canvas، وهو نظام أساسي آمن وتعاوني للتعلم عبر الإنترنت يعزز المشاركة بجودة عالية بوجود وسائل تعليمية مميزة وشبكات الأقران. وباعتباره مورد تعليمي

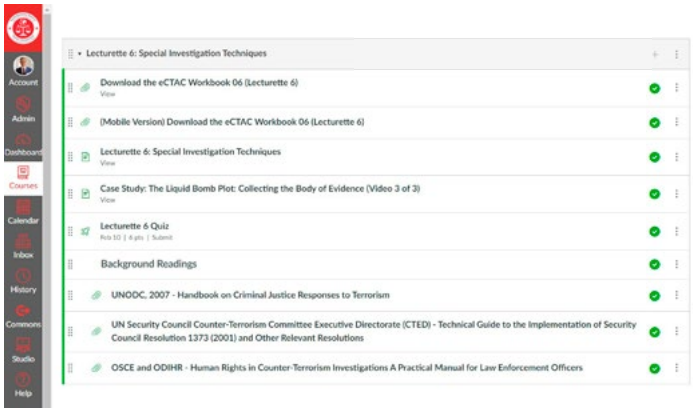

عبر الإنترنت، يسمح نظام كانفاس Canvas للوحدة الأكاديمية بتقديم دورات مفصلة ومؤثرة لبناء قدرات الأخصائيين الممارسين الموجودين في عدة بلدان في وقت واحد، إلى جانب تمكّن المشاركين من إنهاء قدر كبير من متطلبات الدورة التدريبية بشكل فردي قبل الانضمام إلى الجلسات التفاعلية الحية. وتتمثل إحدى مزايا استخدام هذه الأداة في القدرة على المتابعة الآنية للتقدم الذي يحرزه كل مشارك على مدار فترة التدريب وإعداد أدوات مراقبة وتقييم صارمة للغاية.

من خلال هذه المنصة التعليمية عبر الإنترنت، يمكن للأخصائيين الممارسين الوصول إلى دفتر تمارين الوحدة Module Workbook ومكتبة واسعة ومتنامية من المراجع والأدوات عبر الإنترنت. كما يمكن الوصول إلى منصة كانفاس Canvas أيضاً من خلال تطبيق عبر الهاتف المحمول، مما يسمح للمشاركين بالوصول إلى جميع الوسائل التعليمية المتعلقة بالدورة التدريبية بكل سهولة ويسر سيما أنها معدة خصيصاً لتقنيات الهاتف المحمول.

إن منصة كانفاس لا ترشدهم وتدعمهم خلال الدورة فحسب، بل تعمل كمورد مستمر للمعلومات أثناء تطبيقهم للمهارات والأدوات في خضم عملهم اليومي. وبالنسبة لكلّ من الدورات التدريبية التي تتم عبر الإنترنت أو بالحضور الشخصي، سيستمر التوسع في استخدام الوحدة الأكاديمية لمنصة كانفاس من خلال إضافة محتوى متجدد للخريجين لتشجيع التعلم المستمر والمشاركة والتواصل.

> فريق المدربين والفريق الفني... كانوا برفقتنا عبر عدة منصات لإرشادنا وتوجيهنا. إنه فريق رائع حيث يكمل الأعضاء بعضهم البعض. إنهم أفضل المدربين الذين عرفتهم منذ أن باشرنا التدريب عبر الإنترنت.

تونجوا ساجنان،
مدّعي عام في محكمة زيناري، بوركينا فاسو
نائب شبكة غرب أفريقيا للسلطات المركزية والمدعين العامين
WACAP نقطة الاتصال الوحيدة للتعاون القضائي الدولي

"لا بدّ لي من الاعتراف بأن هذه الدورة كانت مفيدة جداً وفي الوقت المناسب بالنسبة لي ولمؤسستي... فالنزاهة لا تتعلق باحترام قيم مؤسستي فحسب، بل تتعلق أيضاً بضمان الحصول على الأدلة التي سأقدمها في المحكمة بأساليب لا تتعدى حدود القانون والالتزام الصارم بمبادئ حقوق الإنسان".

جوزيف كيوموهيندو
النائب العام،
مكتب مديرية النيابات العامة، أوغندا

مقررات CTAC وeCTAC خلال عامي 2021 – 2022

قدمت الوحدة الأكاديمية عام 2020 دورة عبر الانترنت للمنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب eCTAC لمجموعتين منفصلتين من الأخصائيين الممارسين الناطقين باللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية. وبناءً على التجربة الناجحة لتقديم المنهج، ستقدم الوحدة الأكاديمية نسختين جديدتين من المنهج eCTAC في بداية عام 2021.

ومن المقرر أن تقام أولى هاتين الدورتين عبر الإنترنت للأخصائيين الممارسين الناطقين باللغة الإنجليزية من شرق وغرب إفريقيا في الفترة من 1 إلى 26 فبراير 2021. بينما تقدم الثانية للأخصائيين الممارسين الناطقين بالفرنسية من شمال وغرب إفريقيا، وتقام في الفترة من 12 فبراير إلى 12 مارس 2021.

وقد موّلت الحكومة الفرنسية دورتي المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب عبر الانترنت eCTAC. وفيما يلي ذلك، ستمول وزارة الخارجية الأمريكية دورات eCTAC الإضافية، بما يشمل تقديم نسخ جديدة باللغة العربية للأخصائيين الممارسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

كما تستمر دورات متابعة المنهج CTAC عبر الحضور الشخصي لخريجي دورات eCTAC بمجرد أن يسمح الوضع الصحي العالمي بذلك. تتوقع الوحدة الأكاديمية تقديم ما لا يقل عن دورتين على الأقل من جلسات منهج CTAC حول الملاحقة القضائية الناجحة مدة كل منها أسبوعين لخريجي دورات منهج eCTAC، بما يشمل الأخصائيين الممارسين في شرق وغرب إفريقيا وكذلك في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وسيتم تمويل دورات منهج CTAC هذه من قبل وزارة الخارجية الأمريكية ووزارة الشؤون الخارجية الدنماركية. وفي الوقت المناسب، ستقدم الوحدة الأكاديمية أيضاً دورة تدريبية خاصة للقضاة لمدة أسبوع واحد من المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب CTAC بتمويل من وزارة الخارجية الأمريكية.

أجندة الأبحاث

تقود الوحدة الأكاديمية أيضاً أجندة بحثية جديدة ومهمة للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، والتي ستعمل على تعزيز توفير منح للأخصائيين الممارسين لدراسة توجهات الإرهاب وسياسات وممارسات مكافحة الإرهاب.

بعد مراجعة المنحة الحالية حول التحديات الرئيسية في مجالات مكافحة الإرهاب وسيادة القانون، وضعت الوحدة الأكاديمية أجندة بحثية طموحة وذات آفاق مستقبلية تتمحور حول احتياجات الأخصائيين الممارسين، مثل التهديدات الناشئة، والممارسات الجيدة والاجتهادات القانونية ذات الصلة في مجال مكافحة الإرهاب، واستكشاف منهج المنظمات الإرهابية وتحديد الاحتياجات التدريبية المستمرة والجديدة. ستعود نتائج هذا البحث بالنفع على عمل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، حيث تصبح الوحدتان الأكاديمية والبرامجية التابعتين للمعهد أكثر قدرة على توجيه إعداد الممارسات الجيدة القائمة على الأدلة، وورش العمل المواضيعية، والدورات التدريبية المتخصصة. ونتطلع قدماً إلى مشاركة نواتج أجندتنا البحثية الجديدة خلال عام 2021 وما بعده، ونرحب باهتمام المانحين بدعم هذا العمل.

المانحون المؤسسون

لم يكن إطلاق الوحدة الأكاديمية ونجاحها ممكناً لولا رؤية ودعم المانحين المؤسسين الثلاثة للوحدة: وزارة الخارجية الدنماركية، ووزارة أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية، ومكتب مكافحة الإرهاب التابع لوزارة الخارجية الأمريكية.

إن التزام هؤلاء المانحين المؤسسين بتزويد الأخصائيين الممارسين بتدريب أساسي على المهارات ودعم المنحة التي أنشئت في إطار الأجندة البحثية للوحدة لا يعد فقط استثماراً في المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، بل أهم من ذلك، إنه استثمار في الأخصائيين الممارسين في مجال العدالة الجنائية الذين يعملون في الخطوط الأمامية كل يوم في ولاياتهم القضائية للتحقيق في الجرائم المتعلقة بالإرهاب ومقاضاة مرتكبيها.

الوحدة البرامجية

تقود الوحدة البرامجية تصميم وتقديم ورش عمل قصيرة المدة تتناول التهديدات والتحديات النوعية والناشئة في مجالات مكافحة الإرهاب وسيادة القانون.

صممت ورش بناء القدرات التي جرى تنظيمها وتنفيذها في إطار المبادرات الأساسية ومسارات عمل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، لتلائم السياقات الوطنية والإقليمية، مع التركيز على التطبيق العملي للمهارات والممارسات الجيدة للتصدي لتحديات العالم الحقيقي التي تواجه الأخصائيين ممارسي العدالة الجنائية الذين نقدم خدماتنا لهم.

تدعم المبادرات الأساسية ومسارات أنشطة عمل المعهد تنفيذ وتفعيل الممارسات الجيدة والتوصيات الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، واستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وغيرها من الأطر الإقليمية والدولية.

خلال جائحة كورونا ، أعادت الوحدة البرامجية تصميم مناهجها التي تتطلب حضوراً شخصياً وعدلتها من أجل استمرار تنمية المهارات الفعالة والمستدامة في بيئة تدريب عبر الإنترنت.

من خلال تسخير أحدث الابتكارات واستخدام منصات \الإنترنت الأنسب لاحتياجات الأخصائيين الممارسين، نجحت الوحدة البرامجية في التغلب على التحديات التي فرضها الوباء عبر تقديم دورات بناء القدرات بشكل فعال ومستدام للأخصائيين الممارسين في مجال العدالة الجنائية في المناطق الجغرافية محور اهتمامنا.

خلال جائحة كورونا ، أعادت الوحدة البرامجية إعداد مناهجها التي تتطلب حضوراً شخصياً وعدلتها من أجل استمرار تنمية المهارات الفعالة والمستدامة من خلال بيئة تدريب عبر الإنترنت.

المبادرات الأساسية للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون

مبادرة التصدي للإرهاب الناشئ محلياً

دعماً لتنفيذ وتفعيل وثيقة الرباط – واشنطن للممارسات الجيدة بشأن المنع والكشف والتدخل والاستجابة للإرهاب الناشئ محلياً التي ينظمها المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب ، والأدوات وأطر السياسات الأخرى ذات الصلة، تركز مبادرة التصدي للإرهاب محلياً على الخطوات العملية التي يمكن أن تتخذها الحكومات - عبر مراحل الوقاية والكشف والتدخل والاستجابة - للتصدي بطريقة منسقة للتحديات التي يفرضها الإرهاب النامي محلياً.

إن المجتمع العالمي لا يزال عرضةً لخطر الإرهاب النامي محلياً. إذ تعمد داعش والقاعدة وجبهة النصرة وخلاياها وفروعها والجماعات المنشقة أو الناشئة عنها، بالإضافة إلى الجماعات الإرهابية الأخرى العابرة للحدود، إلى استغلال خبرتها لتوجيه وتمكين وإلهام و/ أو تحريض الأفراد على ارتكاب هجمات إرهابية مميتة. وبدلاً من إغراء المقاتلين الإرهابيين الأجانب، تشجع هذه الجماعات الأفراد على ارتكاب هجمات في بلدانهم لبث الخوف وتعزيز الانقسام داخل المجتمع.

خلال عامي 2017 و2018، وتحت رعاية المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب وبتوجيه من المشاركين في القيادة، حكومتا المغرب والولايات المتحدة، قاد المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون صياغة وثيقة الرباط – واشنطن، والتي أقرها أعضاء المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب في سبتمبر 2018. ومنذ ذلك الحين، قاد المعهد جهود تنفيذ تلك الممارسات ساعياً إلى بناء قدرات الأخصائيين الممارسين بغية تفعيل الممارسات الجيدة ومكافحة الإرهاب النامي محلياً بدعم من حكومتي إسبانيا والولايات المتحدة.

"... قاد المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون جهود تنفيذ الممارسات الجيدة وسعى لبناء قدرات الأخصائيين الممارسين بغية تفعيل الوثيقة ومكافحة الإرهاب الناشئ محلياً..."

التركيز على التصدي للهجمات الإرهابية

في يوليو 2020، وبدعم من حكومة الولايات المتحدة، عقد المعهد ورشة العمل المواضيعية الرابعة في إطار مبادرة المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون للتصدي للإرهاب النامي محلياً، مع التركيز على التصدي للهجمات الإرهابية. تضمنت الورشة سلسلة من اللقاءات متعددة اللغات عبر الإنترنت والتي جمعت 30 شخصاً من مسؤولي إنفاذ القانون والمدعين العامين والإعلاميين وأصحاب المصلحة المعنيين من المجتمع المدني من أكثر من عشرة بلدان ومنظمات دولية عبر أفريقيا وأوروبا وأمريكا الشمالية. وناقش الأخصائيون الممارسون خلال هذه الاجتماعات تنفيذ وثيقة الرباط - واشنطن، مع التركيز على الممارسة الجيدة رقم 17 (نشر المعلومات بعد الهجوم بسرعة وبدقة)، والممارسة الجيدة 18 (تفادي وصم المجتمعات المحلية) والممارسة الجيدة رقم 19 (برامج لدعم الضحايا و حماية الشهود).

خلال سلسلة من الجلسات التفاعلية، تشارك الأخصائيون الممارسون التحديات والممارسات الجيدة بغية وضع استراتيجية تواصل شاملة بعد الهجوم، وتجنب الوصم والانتقام والمزيد من التطرف في أعقاب أي هجوم إرهابي، وحماية حقوق الضحايا، والتأكيد على الدور الحيوي لقادة المجتمع.

استخدمت ثلاث دراسات حالة لتسليط الضوء على التحديات وتحديد الممارسات الجيدة والدروس المستفادة: - هجوم كرايستشيرش عام 2019، وتفجيرات سريلانكا في عيد الفصح عام 2019، وهجوم الطعن على جسر لندن عام 2019. وطبق الأخصائيون الممارسون هذه الممارسات الجيدة على سيناريو افتراضي، مما منحهم سياق عملي حاسم لاتخاذ تدابير بشأن الاستجابة.

سيستمر المعهد عام 2021 في تقديم دورات بناء القدرات من أجل التنفيذ الفعال لوثيقة الرباط - واشنطن، بما في ذلك عقد ورشة عمل إقليمية تركز على الهجمات الإرهابية في منطقتي جنوب وجنوب شرق آسيا. ويُجري المعهد أيضاً مناقشات مع معهد الحوار الاستراتيجي (ISD) لتقديم ورش عمل تهدف إلى تعزيز التعاون عبر الحدود بين قطاع الأمن وأصحاب المصلحة الآخرين غير الأمنيين المعنيين في وضع استراتيجيات استجابة فعالة لما بعد الحوادث تدعم تنفيذ وتفعيل الممارسات الجيدة المقررة في وثيقة الرباط – واشنطن ومجموعة أدوات "شبكة المدن القوية" للاستجابة للهجمات الإرهابية في المدن.

Jeffrey OLSON
USA

Moussa DJIBRINE
TCHAD

المبادرات الأساسية للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون

مبادرة السلطات المركزية العالمية

في إطار مبادرة السلطات المركزية العالمية، يعمل المعهد مع السلطات المركزية - الكيانات الوطنية المسؤولة عن المساعدات القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين - وأصحاب المصلحة المعنيين في مجال العدالة الجنائية على المستويين الوطني والإقليمي لدعم دورهم الحاسم في تسهيل التعاون القضائي في قضايا الإرهاب.

أطلقت مبادرة السلطات المركزية العالمية (GCAI) في اجتماع وزراء العدل بشأن التعاون الدولي في المغرب عام 2015، وتعمل مبادرة السلطات المركزية العالمية التابعة للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون (GCAI) مع السلطات المركزية والأخصائيين الممارسين المعنيين في مجال العدالة الجنائية على تعزيز قدرة هذه المؤسسات الرئيسية على التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي في السعي لتحقيق العدالة في وجه الإرهاب بما يشمل الاستفادة من معاهدة المساعدة القانونية المتبادلة (MLA) وتسليم المجرمين. وفي سبتمبر 2018، نشر المعهد الممارسات الجيدة للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون الخاصة بالسلطات المركزية، وهي مجموعة من التوصيات المعترف بها دولياً لتوجيه عمل السلطات المركزية التي تحدد الاعتبارات المؤسسية والقانونية والعملية اللازمة لإنشاء ودعم هذه المؤسسات الهامة. توضح الممارسات الجيدة للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، المتوفرة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية، الممارسة الجيدة رقم 9 لمذكرة الرباط الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب بشأن الممارسات الجيدة للإجراءات الفعالة في قطاع العدالة الجنائية لمكافحة الإرهاب.

في عام 2019 وبداية عام 2020، ترأس المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون سلسلة من ورش العمل الإقليمية في جميع أنحاء الشرق الأوسط وأفريقيا لدعم تنفيذ الممارسات الجيدة للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون.

ومنها ورشة عمل في داكار، السنغال، في يناير 2020 والتي ركزت على الاحتياجات والتجارب النوعية للأخصائيين الممارسين في منطقة غرب إفريقيا. جمعت ورشة العمل 39 قاضياً ومدعياً ومحققاً من 11 دولة - بنين وبوركينا فاسو والكاميرون وتشاد وساحل العاج وغانا ومالي وموريتانيا والنيجر ونيجيريا والسنغال - بالإضافة إلى أخصائيين ممارسين من أستراليا وتنزانيا وأوغندا والولايات المتحدة والإنتربول ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC). ركزت ورشة العمل على تنمية المهارات العملية وتنفيذ الممارسات الجيدة للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، واختتمت بجلسة توصيات بشأن تحسين التعاون القضائي الإقليمي، مثل ضمان الاتصالات الآمنة ونقل الأدلة عبر الحدود، وتجانس أساليب عمل وإعدادات سلطاتها المركزية.

بناءً على نجاح الورش الإقليمية هذه دخلت المبادرة مرحلة جديدة عام 2020، تتناول جوانب محددة من شأنها أن تجعل السلطات المركزية أكثر كفاءة وفعالية، مثل التوظيف الكافي والتمكين من التواصل مباشرة مع السلطات المركزية الأخرى. وكان المجال الذي حدده الأخصائيون الممارسون في ورشنا الإقليمية على أنه المجال الذي يحتاجون فيه إلى مزيد من الدعم هو صياغة أو تعديل التشريعات والمبادئ التوجيهية الوطنية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة (MLA).

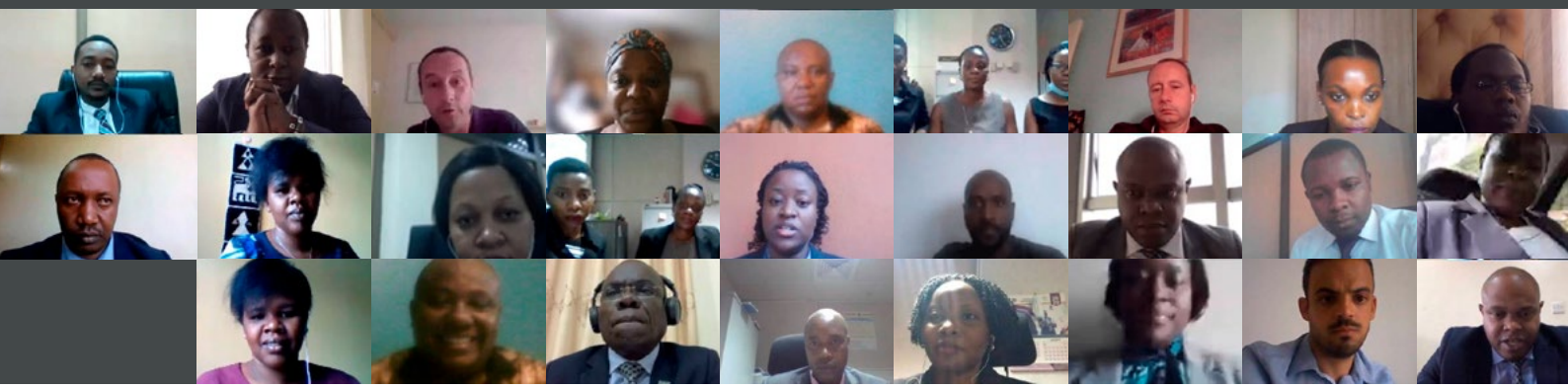

المبادئ التوجيهية الموحدة للمساعدة القانونية المتبادلة بشأن المسائل الجنائية

في يوليو 2020، جمع المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون 32 مستشاراً قانونياً ومدعياً عاماً من كينيا وتنزانيا وأوغندا، حيث شكلوا مجموعات عمل داخل الدولة لصياغة خطوط إرشادية مشتركة وتوحيد معالجة الطلبات الواردة والصادرة للأدلة المقبولة في محاكمات الإرهاب في شرق إفريقيا. بدأت الورشة بسلسلة من المشاورات الفردية مع كل بلد من البلدان المدعوة. وكان لهذه المناقشات ثلاثة أهداف:

1. فهم أفضل لكيفية إصدار طلبات المساعدة القانونية المتبادلة ومعالجتها في هذه البلدان؛
2. تقييم كيفية إجراء التعاون القضائي في المسائل الجنائية حالياً بين كينيا وتنزانيا وأوغندا، وكذلك مع دول شرق إفريقيا الأخرى؛ و
3. تحديد العقبات والتحديات الخطيرة التي تعترض المعالجة الفعالة والمجدية لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة التي يمكن معالجتها خلال جلسات المناقشات العامة اللاحقة.

وبفضل المعلومات التي جمعت خلال هذه المشاورات، جنباً إلى جنب مع الدراسة الدقيقة للتشريعات والمبادئ التوجيهية الوطنية الحالية للمساعدة القانونية المتبادلة التي وضعتها البلدان المدعوة، أصدر المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون مسودة وثيقة لتكون بمثابة أساس لمجموعة موحدة من المبادئ التوجيهية للمساعدة القانونية المتبادلة بشأن القضايا الجنائية في كينيا وتنزانيا وأوغندا.

خلال المناقشات المكتملة، عمل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون مع الأخصائيين الممارسين للتأكد من أن المبادئ التوجيهية تعكس احتياجات وخصوصيات البلدان في المنطقة. وقد تعزز النقاش من خلال مساهمات الأخصائيين الممارسين في مجال السلطة المركزية من أستراليا وكندا والمملكة المتحدة، الذين تبادلوا الدروس المستفادة والخبرات في التعامل مع طلبات المساعدة القانونية المتبادلة. وبمجرد الاتفاق على النسخة النهائية من الوثيقة، ستشارك رسمياً مع السلطات المختصة في كينيا وتنزانيا وأوغندا للنظر فيها والموافقة عليها في نهاية المطاف. ومن المقرر أن تُعقد ورشة عمل للمتابعة في النصف الثاني من عام 2021 لتبسيط الإجراءات الداخلية والتنسيق بين الجهات الفاعلة المتعددة لإصدار طلبات المساعدة القانونية المتبادلة والموافقة عليها.

العمل مع المدعين العامين الأوغنديين بشأن المساعدة القانونية المتبادلة في القضايا الجنائية

في أكتوبر، عقد المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ورشة عبر الإنترنت لـ 42 مدعياً عاماً من أوغندا بهدف تعزيز فهم عمليات المساعدة القانونية المتبادلة وبناء مهارات الأخصائيين الممارسين وكذلك بناء القدرة على البحث واستخراج الأدلة والحصول على الدعم من نظرائهم الأجانب فيما يتعلق بقضايا الإرهاب.

جاء هذا التركيز على المستوى الوطني بناء على طلب رسمي من أوغندا خلال جلسة مشاورات سبقت الورشة من أجل عقد ورشة إقليمية لشرق إفريقيا. طلبت أوغندا عقد ورشة تفاعلية تركز على المعالجة

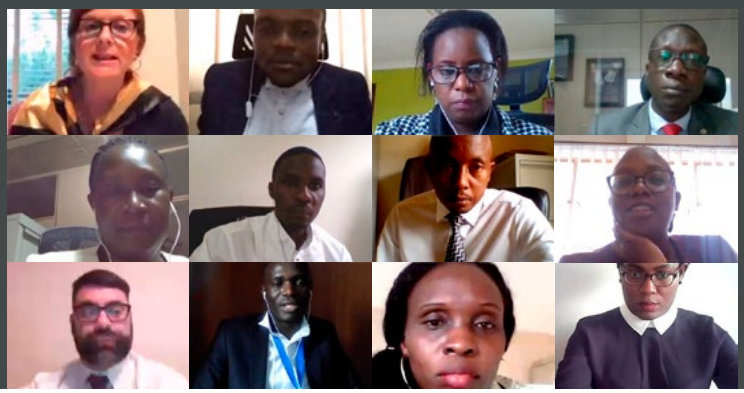

الفعالة والكفؤة لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة والممارسات الجيدة للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون.

استناداً إلى المحور الناجح للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون القائم عبر الإنترنت خلال جائحة كورونا ، استفاد المعهد من تقديم ورشة عبر الإنترنت تشمل أصحاب المصلحة المعنيين في مجال العدالة الجنائية من جميع أنحاء أوغندا، والذين قد لا يتمكنون في ظل الظروف العادية من حضور مثل هذا التدريب شخصياً.

تألفت الورشة من ثلاث جلسات عبر الإنترنت، حضر كل منها 12 إلى 15 أخصائياً ممارساً. وانضم إلى الجلستين الأولى والثانية ممثلو أقسام الجرائم الدولية ومكافحة الفساد في مكتب مدير النيابات العامة (ODPP)، وكذلك المدعون العامون من مكاتب مدير النيابات العامة الموجودة في المنطقة الوسطى من أوغندا. في حين شارك في الجلسة الأخيرة عبر الإنترنت مدّعون عامون يعملون في المكاتب الإقليمية الشرقية والشمالية والغربية.

نظمت الجلسات في جزأين. خصص الجزء الأول لتيسير مناقشة معمقة حول عرض تقديمي بالفيديو كان قد عُرض مسبقاً على المشاركين. وركز العرض الذي قدمه مدعٍ عام من مكتب الشؤون الدولية في وزارة العدل الأمريكية، على الفروقات بين وسائل التعاون الرسمية وغير الرسمية ومتطلبات الحصول على هذه الأنماط من المساعدات من البلدان الأخرى. كما شارك أخصائيون ممارسون من السلطة المركزية في المملكة المتحدة (UKCA) (المسؤولون عن تنسيق غالبية طلبات المساعدة القانونية المتبادلة في إنجلترا وويلز وأيرلندا الشمالية)، والسلطة المركزية في اسكتلندا وفريق القانون الدولي، وتبادلوا خبراتهم في إصدار وتلقي وتوفير المساعدة القانونية المتبادلة بغية توضيح النقاط الرئيسية من العرض التقديمي.

خلال الجزء الثاني من الجلسة، تعاون المشاركون من خلال تنفيذ تمرين عملي حول نمط الحقائق، وتطبيق الممارسات الجيدة ذات الصلة ومبادئ صياغة وتقديم ومعالجة طلبات المساعدة القانونية المتبادلة. وبناءً على التعليقات الإيجابية التي تلقاها، يستكشف المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون جدوى تكرار هذا النشاط بالشراكة مع بلدان مختارة أخرى.

تتلقى مبادرة السلطات المركزية العالمية تمويلاً سخياً من مكتب مكافحة الإرهاب التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، ومدخلات مواضيعية قيمة جداً من مكتب الشؤون الدولية في وزارة العدل الأمريكية.

ومن المزمع عام 2021، أن يستند المعهد إلى هذا العمل الهام لبناء القدرات من خلال ورشة إقليمية لغرب إفريقيا تعقد بالشراكة مع السلطة المركزية في المملكة المتحدة UKCA لدعم البلدان الناطقة بالإنجليزية في المنطقة عبر صياغة واعتماد مجموعة مشتركة من المبادئ التوجيهية الإجرائية للمساعدة القانونية المتبادلة. بالإضافة إلى ذلك، من المقرر عقد مؤتمر وزاري لتعزيز التعاون في منطقة البحيرات الكبرى هذا العام بالتعاون مع مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة لمنطقة البحيرات الكبرى والمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى.

المبادرات الأساسية للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون

مبادرة تحقيقات

تعمل مبادرة تحقيقات على بناء قدرات المحققين وممارسي إنفاذ القانون لجمع وإعداد المعلومات الاستخباراتية والأدلة في المضمارين المادي والرقمي/الإلكتروني لمواجهة التهديدات الإرهابية الحالية والمحتملة.

تضمن التحقيقات التي تقودها المخابرات توفير استجابات مركزة تتناسب مع التهديدات الإرهابية وتشجع على المشاركة المناسبة للمعلومات ذات الصلة. وفي ضوء تطور الاستراتيجيات وقدرات وتكتيكات الإرهابيين، من الضروري في المقابل أن تتمكن استراتيجيات وقدرات وتكتيكات إنفاذ القانون المتبعة في جمع المعلومات الاستخبارية وتطويرها من إنتاج أفضل الأدلة واستعراض مثل هذه الأدلة بغية إجراء محاكمات وإدانات عادلة وناجحة.

يدعم برنامج بناء القدرات في إطار مبادرة التحقيقات التابعة للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون التنفيذ المتقاطع لعدد من وثائق إطار المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، كالتوصيات الخاصة باستخدام وحماية المعلومات الاستخبارية في التحقيقات والملاحقات القضائية المستندة إلى سيادة القانون والعدالة الجنائية والتي توضح الممارسة الجيدة رقم 6 ضمن مذكرة الرباط الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب بشأن الممارسات الجيدة لمكافحة الإرهاب الفعالة في قطاع العدالة الجنائية، وكذلك توصيات أبوجا بشأن جمع الأدلة واستخدامها وتبادلها لأغراض الملاحقة الجنائية للمشتبه في ارتكابهم أعمالاً إرهابية. كما تدعم مبادرة التحقيقات الإجراءات التي دعا إليها قرار مجلس الأمن رقم 2396 لتعزيز التعاون الدولي في مجال التحقيق في قضايا مكافحة الإرهاب.

عام 2020، وتحت قيادة جو كونيل، كبير مستشاري التحقيقات في المعهد (منتدب من المملكة المتحدة) والممول بشكل كبير من حكومة المملكة المتحدة، واصلت مبادرة التحقيقات تحقيق نتائج مهمة على الصعيدين الوطني والإقليمي، وتابعت بناء وتعزيز التحقيقات المتعلقة بالإرهاب من خلال التدريب وتنمية المهارات المصممة خصيصاً لهذا الغرض. في أواخر عام 2020، أكمل السيد كونيل انتدابه وخلفه السيد فيليب تاكر.

في السنوات الأخيرة، تضمنت البرامج المقررة في إطار هذه المبادرة تقييم وتصميم وتقديم تدريب عملي غامر للكاميرون ومصر والعراق والأردن ولبنان ومالطا والمغرب ونيجيريا وترينيداد وتوباغو وتونس. وباستخدام نماذج تفاعلية قائمة على السيناريوهات، عمل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون مع أخصائيين ممارسين من وكالات الاستخبارات وهيئات إنفاذ القانون وأمن الحدود والملاحقة النيابية والقضائية، مما حقق تعاوناً قوياً وديناميكياً بين الوكالات وأسس علاقات مستدامة مدعومة بالتوجيه المستمر.

المرحلة الثالثة: برنامج مكافحة الإرهاب متعدد الوكالات "تقوده المعلومات الاستخبارية والأدلة" - الكاميرون

في يناير 2020، قبل بدء فرض قيود السفر بسبب الجائحة، عقد المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون في ياوندي المرحلة الثالثة من برنامج بناء القدرات مكافحة الإرهاب متعدد الوكالات "القائم على المعلومات الاستخبارية والأدلة"، بدعم سخي من وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث والتنمية في المملكة المتحدة (FCDO) والمفوضية السامية البريطانية في ياوندي. شاركت المجموعة التي تم اختيارها وتدريبها مسبقاً من كبار الموظفين، من وكالات الاستخبارات وهيئات إنفاذ القانون والملاحقة القضائية والقضاء، في عملية تحقيق معقدة وتفاعلية لمدة أربعة أيام، بقيادة مستشار أول التحقيقات في المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، بالإضافة إلى مدربين من الأخصائيين الممارسين السابقين ذوي التجربة والخبرة واسعة النطاق في الموضوع المعني. عمد البرنامج إلى بناء القدرات فيما يتعلق بعدد من مجالات المهارات الرئيسية، ومنها: التعاون المشترك بين الوكالات ومنهجية التعاون؛ وآليات تبادل المعلومات؛ وإعداد المعلومات الاستخباراتية؛ وتحليل المعلومات الاستخباراتية والأدلة؛ وإدارة التهديدات والمخاطر ونقاط الضعف؛ وإنتاج الأدلة المادية والرقمية والأدلة القائمة على الشهود.

تدريب مخصص لترينيداد وتوباغو

في مارس 2020، قدم المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون المرحلة الخامسة من مشروع ترينيداد وتوباغو بشأن التحقيقات في مجال مكافحة الإرهاب، وهو جزء من شراكة أمنية مميزة بين المفوضية السامية البريطانية في بورت أوف سبين، وحكومة ترينيداد وتوباغو، والمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون في مالطا. وقد نالت هذه الشراكة التقدير والاعتراف من قبل جوائز الأداء الأمني المتميز في المملكة المتحدة لعام 2020.

وبدعم كبير من المفوضية السامية البريطانية، ركزت هذه المرحلة على بناء قدرات السلطات القضائية وسلطات النيابة العامة والتعويل على التدريب العملي السابق ونماذج التطوير والتوجيه التي أشركت وكالات إنفاذ القانون والاستخبارات والهجرة والإصلاحيات والدفاع جنباً إلى جنب مع المدعين العامين.

عقدت دورة تدريبية لمدة يومين لستة وثلاثين عضواً من القضاء في ترينيداد وتوباغو في معهد التعليم القضائي في بورت أوف سبين برئاسة القاضية جيليان لاكي. تناولت الدورة القضايا الرئيسية الناشئة عن توحيد قانون مكافحة الإرهاب، القانون رقم 18 لعام 2018. ومن خلال مجموعة من المحاضرات والمناقشات ودراسة قضية تفاعلية شاملة وواقعية، غطى البرنامج ما يلي: 1) العناصر الرئيسية للتحضير قبل المحاكمة والتي تتضمن الإدارة الفعالة للقضية، وإجراءات الإفصاح، والتفاوض لتخفيف العقوبة، وإدارة استخبارات الأمن القومي في الملاحقات الجنائية؛ 2) الجوانب الرئيسية للإدارة الفعالة للمحاكمات، وتتضمن استخدام الشهود الخبراء وتأمين حماية قاعة المحكمة والشهود، والمسائل المتعلقة بالتقارير الصحفية ووسائل الإعلام، وحصانة المصلحة العامة، واستعراض الأدلة الإلكترونية والرقمية والعلمية ومدى قبولها؛ و3) القضايا الرئيسية بشأن العقوبات، وتشمل مؤشرات العقوبات المتقدمة (مؤشرات الإقرار بالذنب "Goodyear")، والمبادئ التوجيهية لإصدار العقوبات،

وتقييمات المخاطر فيما يتعلق بأحكام الإرهاب، وسجن المجرمين الإرهابيين، واعتبارات الإفراج المشروط فيما يتعلق بالجناة الإرهابيين.

ثم عُقدت دورة أخرى مدتها يومان لثلاثين مدعياً من مديريات الادعاء العام ودائرة شرطة ترينيداد وتوباغو. وكما هو الحال مع دورة الوحدة القضائية، تناولت دورة وحدة الادعاء القضايا الرئيسية الناشئة عن توحيد قانون مكافحة الإرهاب، والاعتبارات الدقيقة ذات الصلة، بما في ذلك: فوائد إشراك المدعين العامين في مرحلة مبكرة من التحقيقات مع الإرهابيين؛ والتحديات التي يواجهها المدعون العامون عند اختيار التهم المناسبة الإرهابية وغير الإرهابية فيما يخص الجرائم ذات الطبيعة الإرهابية؛ والتحديات التي يواجهها المدعون العامون عند إدارة استخدام المعلومات الحساسة المنبثقة عن التحقيقات مع الإرهابيين؛ والصعوبات المتنوعة التي تواجههم عند التعامل مع الضحايا والشهود أثناء إجراء التحقيقات مع الإرهابيين.

في الوحدات ودراسات الحالة التفاعلية والتمارين التي تدعم تنفيذ وتفعيل الممارسات الجيدة التي أقرها المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب والتوصيات المنصوص عليها في مذكرة الرباط وتوصيات أبوجا، بالإضافة إلى موجز المدعي العام للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ودليل الهيئة القضائية في إنجلترا وويلز لإدارة القضايا بشكل أفضل (BCM)، تولى تيسير التدريب فريق من الأفراد ذوي الخبرة

العالية، من بينهم: سعادة القاضي مايكل توبولسكي، قاضي مكافحة الإرهاب السابق في المملكة المتحدة؛ والسيدة كارين روبنسون، مدعية عامة متخصصة وعضو لجنة مكافحة الإرهاب في المملكة المتحدة؛ والسيدة جين ستانسفيلد، مدعية عامة متخصصة في قضايا الإرهاب من دائرة الادعاء الملكية البريطانية.

وقد عقدت سلسلة من اجتماعات الاتصال لتحديد المتطلبات المحلية في بورت أوف سبين مع السيد تيم ستيو (عضو تلقى أرقى وسام في الإمبراطورية البريطانية)، المفوض السامي البريطاني؛ والسيدة كارولين ألكوك (ضابط تحمل أرقى وسام في الإمبراطورية البريطانية)، نائبة المفوض السامي؛ وسعادة القاضي إيفور آرتشي، رئيس قضاة ترينيداد وتوباغو؛ وسعادة القاضي السيد فارس الراوي، النائب العام؛ والسيد روجر غاسبار مدير النيابات العامة.

المرحلة النهائية: برنامج مكافحة الإرهاب متعدد الوكالات "القائم على المعلومات الاستخبارية والأدلة" - الكاميرون

في نوفمبر 2020، عقد المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون المرحلة النهائية من برنامج بناء القدرات متعدد الوكالات الخاص بتحقيقات مكافحة الإرهاب "القائم على المعلومات الاستخبارية والأدلة" في الكاميرون. وبدعم كبير من وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث (FCDO) في المملكة المتحدة، أشركت هذه المرحلة الأخصائيين الممارسين في تمرين استخلاص المعلومات للتمكن من تقييم نتائج التدريب والتمرين العملي الذي طبّق خلال المراحل السابقة من البرنامج.

عقدت في ياوندي دورة مدتها يومان لواحد وعشرين من كبار الأخصائيين الممارسين في مجال العدالة الجنائية من المحكمة العسكرية في الكاميرون، ووزارة العدل، وشرطة الأمن الوطني (DGSN)، والدرك، وأجهزة المخابرات الوطنية (DGRE)، والوكالة الوطنية للتحقيقات المالية (ANIF)، وانضم موظفو المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون عن بُعد من لندن ومالطا.

شارك الأخصائيون الممارسون بشكل إيجابي فعال وحددوا الإجراءات الرئيسية التي تحقّق أهداف البرنامج: 1) قابلية التشغيل البيني بين الوكالات المشاركة في التحقيقات والملاحقات القضائية؛ 2) الإدارة التشغيلية للاستخبارات الموازية والتحقيقات الاستدلالية؛ و3) جمع الأدلة وتأمينها من أجل الملاحقة القضائية الناجحة. وعبّر الأخصائيون الممارسون عن فهم عميق للتطورات الإيجابية التي نسبوها مباشرة إلى البرنامج. ومن الناحية التشغيلية، أُسست وحدة تحقيق مشتركة متعددة الوكالات، بينما أفاد رئيس أكاديمية تدريب قوات الدرك أن الدروس المستفادة خلال البرنامج أدرجت بالفعل ضمن المناهج التدريبية لجميع الضباط الجدد، وحددت كل مجموعة من الوكالات خطواتها التالية لتحسين نهجها في تحقيقات مكافحة الإرهاب القائمة على المعلومات الاستخبارية والأدلة وفقاً للممارسات الجيدة والتوصيات المعترف بها دولياً.

اجتماع التقييم: دليل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بشأن استخلاص المعلومات والأدلة من خلال إجراء جلسات استجواب

غالباً ما يتم التغاضي عن قيمة المعلومات المقدمة من الضحايا والشهود والمشتبه فيهم والمخبرين في العديد من السلطات القضائية لأسباب مختلفة. ويُعتبر من الصعب للغاية الحصول على هذه المعلومات والأدلة، أو التصرف بناءً عليها، أو عرضها في سياق إجراءات المحكمة. ويعتمد المحققون في بعض السلطات القضائية على الاعترافات ولا يسعون للحصول على شهود مؤيدين مهمين أو أي أدلة أخرى متاحة، أو قد لا يتوفر الشهود بسبب الخوف أو الترهيب. ولكن في كثير من الحالات، يمكن تعزيز قوة المعلومات والأدلة المتاحة من خلال الاستخدام المركز لتقنيات الاستجواب المتخصصة والأساليب الموجهة خصيصاً لاستخلاص معلومات استخباراتية قابلة للتنفيذ أو أدلة قابلة للاستخدام.

في نوفمبر 2020، وبدعم من حكومة إسبانيا، عقد المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون اجتماعاً للتقييم عبر الإنترنت بوجود خبراء متخصصين في الموضوع من كينيا وماليزيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة لتقييم الحاجة إلى وضع دليل للأخصائي الممارس يساعده في استخلاص المعلومات والأدلة من خلال إجراء جلسات الاستجواب. من شأن الدليل أن يدعم الأخصائيين الممارسين عند مواجهة صعوبات ويمثل مجموعة من المبادئ التوجيهية لإجراء مقارنة بين الآراء باستخدام التقنيات والأساليب التي تجعل من اليسير استخلاص معلومات وأدلة قابلة للتنفيذ بشكل فعال مع احترام حقوق المتهمين والأشخاص الذين تم استجوابهم. تبادل الأخصائيون الممارسون خبراتهم وتجاربهم ووجهات نظرهم خلال الاجتماع، وناقشوا أفضل السبل للتمكن من صياغة الدليل، وتوصلوا إلى توافق في الآراء للمضي قدماً في تنفيذ المشروع، بدءاً بمجموعة من التوصيات لتوجيه خطوات المشروع التالية.

قرب نهاية عام 2020، بدأت مبادرة التحقيقات في إعداد برنامج بناء القدرات متعدد الوكالات "قائم على المعلومات الاستخباراتية والأدلة" في أرض الصومال. بتمويل من وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث (FCDO) في المملكة المتحدة، سيقدم هذا البرنامج في هرجيسا، من قبل كبير مستشاري التحقيقات الجديد، فيليب تاكر، في الربع الأول من عام 2021.

المبادرات الأساسية للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون

مبادرة بناء القدرات القضائية

تدعم مبادرة بناء القدرات القضائية الجهات القضائية الفاعلة في تعاملها مع قضايا الإرهاب ضمن إطار سيادة القانون من خلال تنفيذ وتفعيل مذكرة لاهاي الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب بشأن الممارسات الجيدة للسلطة القضائية في الفصل في جرائم الإرهاب وما يتصل بها من أدوات خاصة بالمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون وغيرها من الأدوات والممارسات الجيدة.

تضطلع الجهات القضائية - القضاة وقضاة التحقيق والمدعون العامون ومحامو الدفاع - بدورٍ رئيسي في إجراء محاكمات عادلة، وذلك من خلال تشجيع الملاحقات القضائية الدقيقة، وضمان حماية حقوق المتهمين، وإصدار أحكام نافذة.

إن مبادرة بناء القدرات القضائية للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون - والتي تعد من أقدم مبادراتنا الأساسية وأكثرها تنوعاً - تشمل مجموعة متنوعة من الأنشطة التي يقدم المعهد من خلالها بناء القدرات للجهات القضائية الفاعلة في مناطق التركيز الجغرافي التي يُعنى بها المعهد.

يدعم المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون من خلال هذه الورش تنفيذ الممارسات الجيدة المعترف بها دولياً ويشجع الجهات القضائية الفاعلة على الانخراط في حوار عبر الحدود في محاولة للتصدي بفعالية للإرهاب ضمن إطار سيادة القانون وحقوق الإنسان. حيث تزود هذه التبادلات بين الأقران الجهات القضائية بالمهارات الفنية الضرورية لمتابعة القضايا وإدارتها والتنقل عبر مراحلها بكفاءة وبشكل عادل ونزيه ومستقل في منطقة حساسة للغاية تتأثر بالمخاوف السياسية والأمنية.

وفي ضوء الدعم المقدم من الجهات المانحة مثل الاتحاد الأوروبي، وحكومات كندا، وألمانيا، وسويسرا، وتركيا، والولايات المتحدة، وفي كثير من الأحيان بالتعاون مع شركاء إقليميين ودوليين، يقوم المعهد بإعداد وتقديم برامج بناء القدرات المصممة خصيصاً وتلبية احتياجات الأخصائيين الممارسين في منطقة الساحل والقرن الأفريقي وشرق وغرب إفريقيا وجنوب البحر الأبيض المتوسط.

مشروع المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن المحاكمات الإلكترونية في قضايا الإرهاب

عام 2020، تضافرت جهود المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) لمواجهة تحدٍ من نوع خاص في سياق إنتشار جائحة كورونا.

فقد كان للجائحة، والتدابير المتخذة للتصدي له، تأثير كبير على تحقيق العدالة في الوقت المناسب، حيث غالباً ما تسبب بتأخير جلسات الاستماع التي

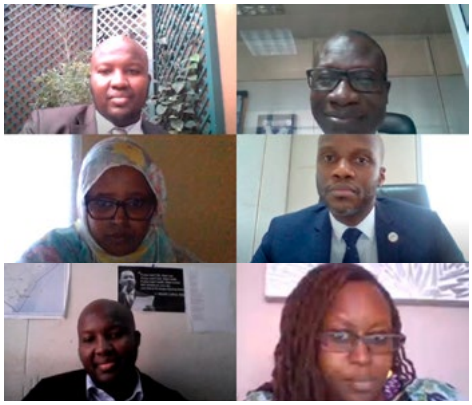

تتطلب حضوراً شخصياً أو منع عقدها، إلى جانب تراكم كبير للقضايا المتأخرة، وكافة الآثار المتعلقة بالإجراءات القانونية الواجبة والحقوق المدنية وحقوق الإنسان. ونتيجة لاجتماعين للخبراء ،نظمهما المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تمت صياغة مجموعة من التوصيات لدعم المحاكم والموظفين القضائيين في تحقيق العدالة في وقت مناسب مع حماية الحق في محاكمة عادلة. وفي حين أن القيود التي فرضها الوباء أدت إلى هذا التركيز على تحقيق العدالة عبر الإنترنت، فمن المتصور أنه بالإمكان تطبيق هذه التوصيات كلما وجدت حاجة لتحقيق العدالة عن بعد.

ستكون هذه التوصيات أساس لسلسلة من البرامج الإقليمية لدعم الأخصائيين الممارسين في مجال العدالة الجنائية في شرق وغرب إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

عقد اجتماعان الخبراء - في يوليو ونوفمبر 2020 - شارك فيهما مستشارو الدفاع والمدعون العامون والقضاة وخبراء في نظم المعلومات من كافة أنحاء إفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا والولايات المتحدة والمنظمات الدولية لمناقشة الصعوبات والدروس المستفادة من استخدام التكنولوجيا عند إجراء المحاكمات الإلكترونية. واطلع الأخصائيون الممارسون على الاستجابات القضائية المختلفة على المستوى القطري لجلسات الاستماع عن بُعد أثناء جائحة كورونا، إلى جانب أحدث المواضيع المعاصرة، مثل: الإطار القانوني المطلوب لتسهيل استخدام التكنولوجيا في جلسات الاستماع عن بُعد؛ والتحديات والممارسات الجيدة فيما يتعلق بعقد جلسات المحاكمة من وجهة نظر القضاء والدفاع؛ ونماذج مختلفة من أنظمة تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في جلسات المحاكمة عن بعد وإدارة القضايا.

خلال الاجتماع الثاني، استعرض المشاركون المسودة الأولى للتوصيات التي وضعها المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ومكتب الأمم المتحدة المعني

بالمخدرات والجريمة بشأن المحاكمات الإلكترونية في قضايا الإرهاب، وقدموا المزيد من المدخلات بغية تنقيح الوثيقة.

ومن المقرر عام 2021، وبعد وضع اللمسات النهائية على التوصيات، أن يطلق المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة سلسلة من الدورات التدريبية الإقليمية التجريبية لتعزيز قدرات الأخصائيين الممارسين في مجال العدالة الجنائية على تنفيذ التوصيات وفقاً لسياقاتهم الإقليمية والوطنية.

وفي سبتمبر، سُلّط الضوء أيضاً على هذا العمل من خلال انعقاد حدث جانبي ناجح مشترك بين المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون و مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على هامش مؤتمر مكافحة الإرهاب على مستوى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الشراكات الفعالة الهادفة إلى مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف والراديكالية التي تؤدي إلى الإرهاب.

جمع الحدث الجانبي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (الشراكات الهادفة إلى تعزيز استخدام التكنولوجيا في تصدي العدالة الجنائية للإرهاب أثناء الأوبئة والكوارث وبعدها) مجموعة مختارة من الخبراء الوطنيين والدوليين، بالإضافة إلى 56 ممثلاً عن الهيئات الوطنية والمنظمات الدولية. وناقش المشاركون وتداولوا الممارسات الجيدة والتحديات والدروس المستفادة فيما يتعلق باستخدام التكنولوجيا لتنفيذ الإجراءات الجنائية في قضايا الإرهاب عن بُعد وتمكين مؤسسات العدالة الجنائية من مواصلة العمل في بيئة آمنة أثناء الجائحة. وشملت المواضيع المتطلبات القانونية والتقنية اللازمة لاعتماد مثل هذه الأساليب بطريقة فعالة، مع ضمان حقوق المتهمين في الخضوع لمحاكمة عادلة.

تنفيذ توصيات غليون Glion الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب بشأن استخدام الإجراءات الإدارية المستندة إلى سيادة القانون في سياق مكافحة الإرهاب

في أكتوبر 2020، عقد المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون والمركز الدولي لمكافحة الإرهاب - لاهاي (ICCT) ورشة عبر الإنترنت لمدة أربعة أيام حول تطبيق التدابير الإدارية في سياق مكافحة الإرهاب وإطار سيادة القانون. ضمت الورشة، التي حظيت بدعمٍ سخي من حكومة سويسرا، 25 أخصائياً ممارساً من إثيوبيا وغانا وكينيا ونيجيريا وتنزانيا وأوغندا لمناقشة توصيات غليون الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب بشأن استخدام التدابير الإدارية المستندة إلى سيادة القانون في سياق مكافحة الإرهاب والاعتبارات الرئيسية الواجب مراعاتها عند تنفيذ هذه التدابير الإدارية.

وتناولت ورشة العمل عبر الإنترنت سلسلة من الأسئلة المهمة:

ما الصيغة القانونية التي تؤطر استخدام التدابير الإدارية؟

كيف يمكن تنظيم الرقابة على الاستخدام المشروع لهذه التدابير؟

وكيف توضع آليات لإجراء تقييمات للمخاطر؟

وكيف يمكن ضمان احترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان عند تنفيذ واستخدام التدابير الإدارية في سياق مكافحة الإرهاب؟

وأيضاً ضمن سياق ورشة العمل، حصل الأخصائيون الممارسون على التوجيه اللازم وطُلب منهم التعليق على مجموعة من محاضرات الفيديو المسجلة مسبقاً، ثم طبقوا المهارات المكتسبة على دراسة حالتين عبر جلسات جماعية تفاعلية عبر الإنترنت. وحظي الأخصائيون الممارسون بالدعم أثناء ورشة العمل من خلال دليل تدريبي شامل وضعه المركز الدولي لمكافحة الإرهاب - لاهاي (ICCT). أفاد المشاركون أن ورشة العمل حققت فائدة وقيمة كبيرة وأثنوا على المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون والمركز الدولي لمكافحة الإرهاب لمواصلتهما برامج بناء قدرات الأخصائيين الممارسين وتقديم هذا الشكل المبتكر من التدريب خلال جائحة كورونا.

بناء القدرات ذات التأثير الإيجابي:

برنامج المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون وفرع منع الإرهاب (TPB) التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن المحاكمات الإلكترونية في قضايا الإرهاب

د. ناصر السلامات

يستخدم قاض في الأردن الدورات التدريبية لعقد جلسات المحاكمة عن بُعد خلال جائحة كورونا مع ضمان المشاركة الكاملة لجميع الأطراف وحماية حق المدعى عليه في الخضوع لمحاكمة عادلة.

بعد مشاركته في اجتماع الخبراء الأول للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون وفرع منع الإرهاب التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حول المحاكمات الإلكترونية في قضايا الإرهاب في يوليو 2020، ترأس الدكتور ناصر السلامات - رئيس السلطة المدنية في محكمة أمن الدولة بالمملكة الأردنية الهاشمية - الجلسة الأولى الإلكترونية في قضية إرهاب في الأردن. عقدت الجلسة القضائية عبر الفيديو، بحضور النيابة العامة ومحامي الدفاع وهيئة العدل في قاعة المحكمة، ومشاركة المدعى عليه من المنشأة التي كان مسجوناً فيها. وأخبر القاضي ناصر المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون أنه على الرغم من أن مفهوم استخدام تكنولوجيا الإنترنت في جلسات المحاكمة في قضايا الإرهاب كان موجوداً قبل الجائحة، فقد ساعده اجتماع خبراء المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون وفرع منع الإرهاب التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على فهم المتطلبات الفنية اللازمة لإجراء جلسة محاكمة عن بُعد مع الحفاظ على حق المتهم في الخضوع لمحاكمة عادلة.

وبعد اجتماع الخبراء، التقى القاضي ناصر بفريق تكنولوجيا المعلومات في المحكمة وموظفي منشأة السجن للتأكد من أن كلاً من قاعة المحكمة ومركز الاحتجاز لديهما معدات سمعية وبصرية كافية لالتقاط الجلسات من جميع الزوايا، مما يضمن قدرة الأطراف على المشاركة بشكل هادف في الجلسات.

كما عمل القاضي ناصر بشكل شخصي مع فريق تكنولوجيا المعلومات لتعزيز الميزات التقنية الأخرى، مثل طرق حفظ وتسجيل الجلسات، ورقمنة ملف القضية، وتطبيق التقنيات التي تعلمها خلال اجتماع الخبراء. أخبر القاضي ناصر المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون أنه ترأس منذ ذلك الحين أكثر من عشر جلسات محاكمة عن بعد في محاكمات للإرهابيين نفّذت جميعها بنجاح في ظلّ سيادة القانون، على الرغم من تحديات الإغلاق التي فرضتها جائحة كورونا. أدى نجاح محكمة أمن الدولة في عقد جلسات عن بُعد لمحاكمات الإرهابيين إلى توسيع النهج ليشمل جلسات عن بُعد لجرائم العصابات والجرائم المنظمة الأخرى خلال فترة الجائحة. ومن خلال اتباع هذا النموذج، تدرس المحكمة العسكرية الأردنية حالياً نهجاً مشابهاً، شرط توفّر البنية التحتية التقنية والقانونية المناسبة.

حدث افتراضي للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ومنتدى أنطاليا الدبلوماسي (ADF) حول جهود مكافحة الإرهاب في ظل ظروف الجائحة

في أكتوبر، استضاف المعهد مع منتدى أنطاليا الدبلوماسي التركي حدثاً ناجحاً عبر الإنترنت حول الجهود الأوسع لمكافحة الإرهاب في ظل ظروف الجائحة. وقد استضافت الفعالية لجنة مميزة من وزراء الخارجية: معالي الشيخ الدكتور أحمد الصباح (الكويت)، وسيادة الوزير إيفاريست بارتولو (مالطا)، ومعالي الوزير السيد ستيف بلوك (هولندا)، ومعالي الوزير السيد مولود جاويش أوغلو (تركيا).

افتتح وزير خارجية تركيا مولود جاويش أوغلو الجلسات، حيث حدد عدداً لا يحصى من التحديات التي تصاعدت وتفاقمت بسبب جائحة كورونا، مثل الضغوط التي أثقلت كاهل الاقتصادات العالمية والتطرف نحو العنف. وشدد على ضرورة تعزيز التعاون الدولي في التصدي لهذه التحديات، وإعادة المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى أوطانهم وإعادة تأهيلهم، وأشار إلى التزام تركيا بمعالجة هذه القضية.

حذر وزير الشؤون الخارجية والأوروبية في جمهورية مالطا إيفاريست بارتولو من أن الجائحة توفر فرصة للمنظمات الإرهابية للتطور وتوظيف أساليب جديدة إلى جانب الاستفادة من المنصات الرقمية. وشدد على ضرورة التعاون بين الدول في فترة عدم الاستقرار هذه.

وأعرب وزير خارجية مملكة هولندا، ستيف بلوك، عن قلقه من تأثير الوباء على العلاقات الاستراتيجية على الصعيد الدولي. وأشار إلى التصاعد المقلق في التطرف اليميني المتشدد، ووصف النهج المزدوج الذي تتبعه هولندا في مكافحة الإرهاب القائم على كل من التدابير الوقائية وردود الفعل.

كما أكد وزير خارجية دولة الكويت الشيخ الدكتور أحمد ناصر المحمد الصباح على دور الكويت ومساهمتها في مكافحة الإرهاب بما في ذلك دورها في سياق التحالف الدولي لهزيمة داعش. وقدم الدكتور الصباح لمحة عامة عن جهود الكويت في مكافحة التطرف، ودور التعليم والإعلام وإعادة التأهيل في التصدي لهذا التهديد. وشدد على أهمية الفهم المشترك للمسؤولية والمشاركة في مكافحة الإرهاب وإعادة المقاتلين الأجانب إلى أوطانهم.

Malta, Minister Evarist Bartolo
IJ Malta - Thomas Wuchte
NL MFA - Minister Stef Blok
FM Kuwait-H.E Sheikh Dr.Ahmed A Sabah
ANTALYA DIPLOMACY FORUM
TURKEY-Murat Karagöz
ANTALYA DIPLOMACY FORUM
TURKEY - Mevlüt Çavuşoğlu

FONTANA

المبادرات الأساسية للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون

مبادرة قضاء الأحداث

تدعم مبادرة قضاء الأحداث تنفيذ وتفعيل مذكرة نوشاتيل الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب بشأن الممارسات الجيدة لقضاء الأحداث في سياق مكافحة الإرهاب من خلال بناء القدرات الإقليمية والقطاعية وتطوير أدوات تخدم الأخصائيين الممارسين الذين يتعاملون مع قضايا الأحداث.

قد يتضرر الأحداث سلباً من الإرهاب من عدة نواحٍ: كضحايا و/ أو شهود و/ أو جناة. وتعد المشاركة المتزايدة للقصر في الأنشطة ذات الصلة بالإرهاب مصدر قلق دولي ملحّ.

غالباً ما تولي تشريعات مكافحة الإرهاب وتدابير الطوارئ ذات الصلة اعتباراً غير كافٍ لحقيقة أن الأعداد المتزايدة من "الإرهابيين" المشتبه بهم أو المزعومين تقل أعمارهم عن 18 عاماً.

عام 2015، أطلق المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون مبادرة قضاء الأحداث لتحري أطر القانون الجنائي القائمة في سياق الإرهاب الذي يستغل ضعف الأحداث، ودعم تكامل وتنفيذ المعايير الدولية لقضاء الأحداث في هذا المجال. ترأس المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، إلى جانب حكومتي سويسرا والولايات المتحدة، وضع مذكرة نوشاتيل بشأن الممارسات الجيدة لقضاء الأحداث في سياق مكافحة الإرهاب والتي جرت المصادقة عليها عام 2016. ومنذ ذلك الحين، وبدعم من حكومات كندا وسويسرا والولايات المتحدة، يقود المعهد ويدعم تفعيل الممارسات الجيدة على الصعيدين الإقليمي والقطاعي.

مذكرات الأخصائيين الممارسين في المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون (IIJ)

بالاعتماد على المناقشات والعروض التقديمية ووجهات النظر التي شاركها الأخصائيون الممارسون في خمس ورش إقليمية بقيادة المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون في عامي 2018 و2019، قام المعهد بصياغة مجموعة من مذكرات الأخصائيين الممارسين - مذكرة لكل من المدعين العامين والقضاة والمحققين ومحامي الدفاع وموظفي الاحتجاز - لدعم وتوجيه تنفيذ مذكرة نوشاتيل. وشكلت مذكرات الأخصائيين الممارسين في المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، والتي حصلت على مدخلات مهمة جداً من الشركاء الرئيسيين في مجالات قضاء الأحداث ومكافحة الإرهاب، الأساس لسلسلة من ورش العمل خلال عامي 2019 و2020. ومن المزمع عام 2021 أن تجمّع المذكرات في وثيقة مرجعية واحدة لمساعدة الدول بشكل أكبر في جهودها لتفعيل مذكرة نوشاتيل.

ورش العمل القطاعية

عام 2020، وبدعم من حكومة الولايات المتحدة، قدم المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون سلسلة من ورش العمل القطاعية مسترشداً بمذكرات الأخصائيين الممارسين المقدمة للمعهد وقد ركز على التحديات النوعية التي يواجهها المحققون والمدعون العامون ومحامو الدفاع والقضاة وموظفو الإصلاحيات عند تحقيق العدالة للأحداث المتورطين في نشاط إرهابي.

في فبراير، وقبل انتشار جائحة كورونا، عقد المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ورشة عمل قطاعية لمحامي الدفاع، حيث قدم إلى مالطا 50 محامي دفاع وأخصائيين ممارسين آخرين من أكثر من 20 دولة عبر منطقة الساحل والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وشرق إفريقيا وغرب البلقان وجنوب شرق آسيا. تضمنت ورشة العمل محاكاة لاستجواب بين محامي الدفاع وطفل مشتبه به أو ضحية جريمة متعلقة بالإرهاب، وسيناريوهات افتراضية تستند إلى الصعوبات المعروفة عند التعامل مع قضايا تتعلق بأحداث في سياق مكافحة الإرهاب. وبالاعتماد

على مذكرة محامي الدفاع المقدمة للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، تناولت الورشة كيفية حماية حقوق الأحداث في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة، والإجراءات الخاصة بالأحداث، مثل حماية حق الأحداث في الخصوصية، وأهمية مراعاة قدرات الطفل العقلية والمعرفية، وتأييد برامج التحويل.

في يونيو، شارك 55 محققاً وأخصائياً ممارساً آخر من 16 دولة عبر منطقة الساحل وشمال إفريقيا وشرق إفريقيا وجنوب شرق آسيا في تنفيذ ورشة عمل قطاعية عبر الإنترنت للمحققين. بالاعتماد على مذكرة المحققين للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، كان الهدف الرئيسي من ورشة العمل هو بناء قدرة المحققين على استخدام وتعزيز الممارسات الفعالة لحماية الحقوق وضمان المصالح الفضلى للطفل كاعتبار أساسي في قضايا الأحداث ذات الصلة بالإرهاب.

قدم الأخصائيون الممارسون وجهات نظرهم حول النُهُج الفعالة متعددة الوكالات للتعامل مع قضايا مكافحة الإرهاب المرتبطة بالأحداث. وشددوا على ضرورة تجريد أنفسهم من الأدوار القمعية وتولي أدوار المعلمين عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع القضايا التي تشمل الأطفال. على الرغم من أنهم أقروا بأنه لا ينبغي أن تكون هناك مقايضة بين حماية المجتمع والمصالح الفضلى للطفل، فقد اتفقوا على أن التدابير البديلة مثل برامج التحويل ليست فقط أفضل من الاحتجاز، بل توفر أيضاً أكبر فرصة لإعادة تأهيل ناجح للأطفال المتهمين بجرائم تتعلق بالإرهاب، وهي في الغالب الخيار الأقل تكلفة للسلطات.

وقدم ميسرو ورشة العمل إرشادات حول التعاون الفعال بين المحققين والأخصائيين الممارسين الآخرين لتحديد أفضل البرامج البديلة لسجن الأطفال وفقاً لطبيعة التهم والظروف المحددة وطبيعة السلوك المعني.

بناء القدرات ذات التأثير الإيجابي:

مبادرة قضاء الأحداث

السيدة ساندرين برجلين دكا دجاتشي

استخدم محامو الدفاع في الكاميرون التقنيات التي صممت خلال ورشة عمل قطاعية للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون للمطالبة بنجاح بالإفراج المؤقت قبل المحاكمة عن شابين متهمين.

شاركت السيدة ساندرين برجلين داتشي دجاتشي في ورشة عمل محامي الدفاع القطاعية في مالطا في يناير 2020. وقالت للمعهد إن تطبيق المهارات والتقنيات التي صممت خلال تلك الورشة مكّنها من إعداد اقتراح للمحكمة من أجل الإفراج المؤقت الناجح قبل المحاكمة عن اثنين من الأحداث المتهمين بالاحتيال في الامتحان. وركزت الحجج على ضعف الأحداث والعواقب الضارة لاحتجاز المشتبه فيهم الشباب في بيئة السجن التي تجعلهم على اتصال مباشر بالمجرمين البالغين والمعتادين على الإجرام. وشددت القاضية على الضرورة الملحة لضمان أن المصالح الفضلى للطفل هي السائدة، وأمرت بالإفراج عن الشابين المتهمين بعد عشرة أيام من الحبس الاحتياطي. وعلى الرغم من أنها ليست قضية إرهابية، فإن المصالح الفضلى السائدة للمتهمين توضح التأثير الأوسع لبرنامج بناء قدرات الخاص بالمعهد.

في سبتمبر، شارك 37 أخصائياً ممارساً، منهم ضباط المراقبة، ومسؤولو إعادة التأهيل وإعادة الإدماج، وموظفو الرعاية الاجتماعية، والأخصائيون الاجتماعيون، وعلماء النفس، والمحققون، ومحامو الدفاع، والقضاة، من 14 دولة عبر منطقة الساحل وشمال إفريقيا وشرق إفريقيا وجنوب شرق آسيا، في ورشة عمل قطاعية عبر الإنترنت لمسؤولي الاحتجاز، تسترشد بمذكرة مسؤولي الاحتجاز المقدمة للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون. تقاسم الأخصائيون الممارسون أساليبهم لتعزيز النمو الإيجابي للطفل أثناء وجوده في الحجز، كما تلقوا تدريباً حول تطور نمو دماغ الأحداث وآثاره على القدرة على المحاكمة المنطقية واتخاذ القرار. وشملت القضايا الأخرى التي تناولتها الورشة مبادئ إعادة التأهيل الفعال للأحداث، وبناء علاقات مبنية على الثقة مع الأطفال أثناء وجودهم في الحجز، والممارسات الجيدة لبناء شبكات قوية ومتعاونة. كما تشارك المشاركون أيضاً الصعوبات التي تعيق إعادة دمج الطفل في سياق عائلي، وأمثلة من الحياة الواقعية وممارسات من ولاياتهم القضائية، ودراسة الظروف التي قد لا تكون فيها إعادة الإدماج داخل الأسرة أو المجتمع تمثّل مصلحة الطفل الفضلى.

العدالة للأطفال المتورطين في قضايا الإرهاب في إثيوبيا

في ديسمبر، وبناءً على طلب إثيوبيا، عقد المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون أول ورشتي عمل على المستوى الوطني مخصصة للأخصائيين الممارسين في إثيوبيا. ضمت ورشة العمل الأولى، التي قدمت باستخدام نموذج تدريب مختلط (عبر الإنترنت وعبر الحضور الشخصي)، 19 فرداً من ضباط إنفاذ القانون والمدعين العامين والمحامين العامين والقضاة ومسؤولي السجون وأصحاب المصلحة من المجتمع المدني الذين يعملون على الخطوط الأمامية لقضاء الأحداث.

كان الهدف الرئيسي من ورشة العمل هو تبادل الأفكار حول التحديات المتعلقة بحماية حقوق الأطفال في سياق مكافحة الإرهاب ووضع خارطة طريق عملية لتحقيق العدالة للأطفال في إثيوبيا. تمحور التدريب حول إطار القواعد والمعايير الدولية المتعلقة بحقوق الطفل والممارسات الجيدة المنصوص عليها في مذكرة نوشاتيل.

تناولت ورشة العمل القضايا التأسيسية مثل نمو دماغ الأحداث وتأثيراته على القدرة على المحاكمة المنطقية واتخاذ القرار، والنماذج المتبادلة ودراسة حالات من بلدان أخرى، بما في ذلك نموذج كينيا لتعزيز التعاون بين الأخصائيين الممارسين، والنهج القائم على المجتمع الفلبيني لتحويل الأطفال، الأمر الذي يؤكد على أهمية اتباع نهج متعدد التخصصات في التعامل مع قضايا مكافحة الإرهاب الخاصة بالأحداث.

شارك الأخصائيون الممارسون بشكل كبير في مناقشات حول أنظمة الدعم الاجتماعي ذات الصلة، والأهلية للتحويل، واستخدام سجل التحويل السابق في حالة مستقبلية تتعلق بالطفل نفسه، والوعي العام، وفرص إعادة التأهيل وإعادة الإدماج، وإضفاء الطابع المؤسسي على العملية.

في اليوم الأخير من ورشة العمل، قدم الممارسون مسودة توصيات قطاعية محددة وحددوا المزيد من التحديات التي يجب معالجتها في الفترة التي تسبق عقد ورشة العمل الثانية. وستكون مسودة التوصيات أساساً لإطار شامل متعدد القطاعات يشارك فيه جميع أصحاب المصلحة المعنيين بالتعامل مع قضايا الأحداث في إثيوبيا.

سيعقد المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ورشة العمل الثانية عبر الإنترنت للأخصائيين الممارسين في إثيوبيا في الربع الثاني من عام 2021. ويسعى المعهد خلال الفترة المتبقية من عام 2021، إلى تحقيق هدف توفير التدريب الخاص ببناء القدرات في مناطق ودول إضافية أعربت عن اهتمامها الشديد ببرنامج بناء القدرات المصممة خصيصاً لهذا المجال ذي الأهمية القصوى.

بناء القدرات ذات التأثير الإيجابي:

مبادرة قضاء الأحداث

السيدة ثيرابورن سوريسيهاساثيان

يستخدم خريجو المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون في تايلاند تدريبهم لرفع وعي 80 مدعياً عاماً بشأن تحويل الأحداث في سياق مكافحة الإرهاب.

شاركت السيدة ثيرابورن سوريسيهاساثيان، المدعي العام الإقليمي (في الصورة على اليسار)، والسيدة أوثايوان جامسوتي، كبيرة المدعين العامين، وكلتاهما من مديرية قضايا الأحداث في مكتب المدعي العام بتايلاند (OAG)، في ورشتي عمل قطاعية في إطار مبادرة قضاء الأحداث التابعة للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون- ورشة عمل للمدعين العامين وقضاة التحقيق في يوليو 2019، وورشة عمل عبر الإنترنت للمحققين في يونيو 2020. وأبلغتا المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون أن التدريب على برامج تحويل الأحداث كبديل للملاحقة القضائية قد غيّر وجهات نظرهما بشأن التعامل مع المشتبه بهم الشباب المتورطين في جرائم مرتبطة بالإرهاب، وأفضى إلى تنظيم دورة تدريبية مهمة حول قضاء الأحداث في تايلاند. بفضل اقتراحهما ودعمهما، أدرج مكتب المدعي العام جلسات مخصصة لقضايا قضاء الأحداث في سياق مكافحة الإرهاب في برنامج تدريبي للمدعين العامين عقد في سبتمبر 2020. نظم التدريب مركز المدعي العام لحماية حقوق الطفل ومعهد الأسرة - وهو وحدة متخصصة في مكتب المدعي العام بتايلاند (OAG)- بالتعاون مع اليونيسف، وركز التدريب على التدابير غير الاحتجازية أثناء تطبيق برامج الملاحقة القضائية والتحويل التي تشارك فيها جهات فاعلة متعددة التخصصات. وضمت الورشة 80 مدعياً عاماً من مكتب قضايا الأسرة والأحداث. قدمت السيدة جامسوتي ما تعلمته في ورش عمل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، بما في ذلك مذكرة نوشاتيل الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب ونقاط العمل في مذكرة الأخصائيين الممارسين في مجال قضاء الأحداث الصادرة عن المدعين العامين في المعهد. وشددت على المعايير الدولية والقوانين المحلية التايلاندية ذات الصلة بحماية الأطفال في سياق الإرهاب من أجل معالجة قيود إنفاذ القانون في تايلاند. كما قامت كل من السيدة جامسوتي والسيدة سوريسيهاساثيان بترجمة مذكرة المدعين العامين الصادرة عن المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون إلى اللغة التايلاندية ووزعتا النص المترجم على المدعين العامين في ورشة العمل.

المبادرات الأساسية للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون

مبادرة إدارة السجون

دعماً لتنفيذ توصيات المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بشأن إدارة السجون لمكافحة التطرف في السجون والتصدي له وكذلك الممارسات الجيدة ذات الصلة بالمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب والأدوات الأخرى، يعمل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون مع الأخصائيين الممارسين بغية تعزيز إعداد برامج فعالة قائمة على سيادة القانون لإعادة تأهيل وإعادة دمج المتطرفين العنيفين، ووضع استراتيجيات فعالة لإدارة السجون للحد من المزيد من التطرف.

يمكن أن تكون السجون أرضاً خصبة للتطرف وتحريض العنف لدى الأفراد المحرومين من حقوقهم. تتعرض السجون ذات العمليات والإجراءات الإدارية الضعيفة بشكل خاص لخطر التحول إلى مراكز للتجنيد من قبل المنظمات الإرهابية؛ ومن شأن هذه المخاطر أن تتزايد في حال اعتقال أو سجن المقاتلين العائدين والمتطرفين العنيفين.

أطلق المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون مبادرته لإدارة السجون في اجتماع للخبراء عام 2015 عمل خلاله حراس السجون ومديرو السجون وصانعو السياسات ومديرو البرامج على وضع مجموعة من التوصيات لمواجهة التطرف داخل السجون والتصدي له. شكلت توصيات مبادرة المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون لإدارة السجون أساساً لعمل المعهد في هذا المجال، حيث نفذت ست عشرة توصية عبر خمسة أقسام شملت العمليات والإدارة والتنظيم؛ والفرز والتقييم والتصنيف وإدارة الحالة؛ والانضباط والمساءلة؛ والأمن والاستخبارات؛ والبرامج والرعاية اللاحقة.

كما تدعم مبادرة إدارة السجون تنفيذ مذكرة روما الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب بشأن الممارسات الجيدة لإعادة تأهيل المجرمين المتطرفين العنيفين وإعادة إدماجهم والإجراءات التي نصّ عليها قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2178 و2396،والتب تتضمن اتخاذ تدابير للحفاظ على بيئة آمنة وإنسانية، وتوفير أدوات للتقييم والمساعدة في مواجهة التطرف للعنف وتجنيد الإرهابيين داخل السجون. وتشمل الأدوات الأخرى المدمجة في المناهج التدريبية كتيب مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن الإدارة الفعالة للسجناء المتطرفين العنيفين، ومسارات العمل التكميلية التي أعدها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومجلس أوروبا، مع التركيز على المجالات المهمة مثل استخبارات السجون وحماية الاستخبارات البشرية HUMINT داخل السجون، وتوظيف واستخدام المخبرين، وكذلك التركيز على فوائد النهج متعددة الوكالات لاستخبارات السجون. وحظيت ورش العمل التي نفذت في إطار هذه المبادرة بدعم سخي من حكومتي المغرب والولايات المتحدة.

تتضمن المرحلة التالية من مبادرة المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون لإدارة السجون برنامجاً جديداً حول تقييم مخاطر المتطرفين العنيفين والمجرمين الإرهابيين. من المقرر عقد اجتماعين للخبراء عبر الإنترنت؛ الأول في الربع الثاني من عام 2021 ويعقد الاجتماع الآخر في وقت لاحق من العام. وتضم ورشة العمل الأولى أخصائيين ممارسين في مجال تقييم المخاطر لتحديد الثغرات والاحتياجات والصعوبات ذات الصلة بتقييم المخاطر والممارسات الجيدة والمعلومات حول أدوات تقييم المخاطر المتاحة حالياً. في حين سيدعم الاجتماع الثاني إعداد المناهج ووحدة خاصة بتدريب المدربين من أجل برنامج بناء القدرات. يعمل المعهد أيضاً مع حكومة كازاخستان لعقد ورشة عمل خلال عام 2021 حول التعامل مع المتطرفين العنيفين والمجرمين الإرهابيين. ومن المقرر تقديم ورشة العمل إما عبر الإنترنت أو بتنسيق مختلط أو كورشة عمل بالحضور شخصياً في ألماتي، إذا سمحت قيود الوباء بذلك.

المبادرات الأساسية للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون

مبادرة العائدون من المقاتلين الارهابيين الاجانب RFTFs

تقدم مبادرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين الدعمَ للأخصائيين الممارسين والحكومات من أجل وضع سياسات وطنية ومقاربات مشتركة بين الوكالات للاستجابة بفعالية للتحديات التي يطرحها المقاتلون الإرهابيون، مع التركيز على إعادة تأهيل وإعادة دمجهم في السياقات الوطنية.

عام 2015، أطلق المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون مبادرة إعادة تأهيل ودمج المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين، والتي ركزت على تنفيذ مذكرة لاهاي-مراكش الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب بشأن الممارسات الجيدة من أجل استجابة أكثر فعالية لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب والإجراءات التي أقرها قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2178. إن الهدف العام لمبادرة إعادة تأهيل ودمج المقاتلين الإرهابيين الأجانب التابعة للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون هو تعزيز قدرة قطاعات العدالة في دول الساحل والمغرب العربي والشرق الأوسط ومناطق أخرى على معالجة ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. تلقت مبادرة إعادة تأهيل ودمج المقاتلين الإرهابيين الأجانب التابعة للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون دعماً من حكومات كندا وهولندا وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وخلال في عام 2016 وفي ظل تحول التهديد والتحديات التي تواجهها الحكومات والأخصائيون الممارسون جراء عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، أعاد المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون توجيه المبادرة وجهودها في تنفيذ برامج بناء القدرات.

واليوم، تؤسس مبادرة إعادة تأهيل ودمج المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين التابعة للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون مناهج مشتركة بين الوكالات للاستفادة من مجموعة متنوعة من المعلومات الأساسية الانضباطية للاستجابة لإعادة تأهيل المقاتلين الإرهابيين وإعادة دمجهم. تدعم المبادرة إنشاء سياسات وطنية متماسكة تُتبع بشكل مشترك من قبل صانعي السياسات والأخصائيين الممارسين على الصعيدين المحلي والوطني. يدعم منهج بناء القدرات في إطار هذه المبادرة الإجراءات المنصوص عليها في قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2178 و2396، كما يدعم تنفيذ وتفعيل الممارسات الجيدة الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب بشأن مواجهة التحدي المتمثل في عودة عائلات المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

إعادة تأهيل وإدماج المقاتلين الإرهابيين في تشاد ومالي

منذ عام 2019، وبدعم سخي من حكومة هولندا، يقود المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون برنامجاً مخصصاً مهماً متعدد المراحل بالشراكة مع حكومتي تشاد ومالي. يركز البرنامج على إعادة تأهيل وإدماج المقاتلين الإرهابيين في السياقات الخاصة بالبلدين.

من خلال سلسلة من ورش العمل المصممة خصيصاً، ثلاث منها في كل من تشاد ومالي وورشة مشتركة أخيرة في مالطا مع أخصائيين ممارسين من كلا البلدين، قام ممثلو الأخصائيين الممارسين الوطنيين - القضاة والمدعين العامين والمحققين وضباط الإصلاحيات والدرك والأخصائيين الاجتماعيين والزعماء الدينيين - بصياغة توصيات من أجل إدراج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج في السياسات الوطنية لمكافحة التطرف العنيف في بلدانهم وابتكار أفكار لخطط العمل الخاصة بالوكالات. من خلال المناقشات الميسرة والتمارين الجماعية التفاعلية، تبادل الأخصائيون الممارسون معارفهم وخبراتهم حول برامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج، وأهمية التواصل مع المجتمع، والأدوار التي يؤديها مختلف أصحاب المصلحة المعنيين في برامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج الفعالة.

ومن المزمع عام 2021 أن يختتم المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون عمله المهم مع تشاد ومالي. نظراً لقيود السفر المستمرة المتعلقة بوباء كوفيد19- العالمي، فإن من غير المرجح أن يكون المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون قادراً على إجراء المراجعات المقررة لما بعد المبادرة عبر الحضور شخصياً، ولكن يحافظ الفريق على اتصال وثيق مع جهات الاتصال في كلا البلدين ويظل ملتزماً بمساعدة كلا البلدين في جهودهما لإدراج برامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج للمقاتلين الإرهابيين في استراتيجياتهما الوطنية لمكافحة التطرف العنيف.

مبادرات ومسارات أنشطة عمل المعهد الأخرى

عام 2020، قامت الوحدة البرامجية أيضاً بإعداد وتقديم برامج لبناء القدرات واجتماعات للخبراء في إطار مجموعة من المبادرات ومسارات العمل المستقلة.

مبادرات ومسارات أنشطة عمل المعهد الأخرى

أدلة ساحة المعركة

قد يكون جمع وتحليل وتبادل واستخدام أدلة ساحة المعركة - المواد والمعلومات التي جمعتها القوات العسكرية - معقداً وصعباً، ومع ذلك يمكن أن تكون هذه المواد فعالة فيما يتعلق بمساءلة أولئك الذين يرتكبون أعمالاً إرهابية أو يدعمون المنظمات الإرهابية من خلال إخضاعهم للتحقيقات الجنائية المدنية وملاحقتهم قضائياً.

منذ عام 2019، قاد المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون وبتمويل من حكومة الولايات المتحدة، الجهود المبذولة لتعزيز تنفيذ المبادئ التوجيهية غير الملزمة بشأن استخدام أدلة ساحة المعركة في الإجراءات الجنائية المدنية تالتي وضعتها وزارة الخارجية والعدل والدفاع الأمريكية استجابةً لمخاوف الدول الشريكة فيما يتعلق بجمع وتبادل وتحليل وتقديم مثل هذه الأدلة في قضايا الإرهاب. عُرضت المبادئ التوجيهية في الورشة العالمية بشأن أدلة ساحة المعركة التي قدمها المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون عام 2019. كما أدمج المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون في عمله المبادئ التوجيهية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة بشأن الأدلة العسكرية.

في فبراير 2020، عقد المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ورشة عمل إقليمية لغرب إفريقيا، تناولت استخدام المعلومات والمواد التي جمع من ميدان المعركة لدعم الملاحقات القضائية أو غيرها من إجراءات العدالة الجنائية للمقاتلين وغيرهم من أعضاء الجماعات الإرهابية الذين يشكل انتشارهم الواسع وأنشطتهم في منطقة الساحل وغرب افريقيا تهديداً مستمراً للمنطقة. وشاركت حكومة نيجيريا في استضافة ورشة العمل التي عقدت بدعم من حكومة الولايات المتحدة وبالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة. شارك 74 أخصائياً ممارساً، من بينهم قضاة ومدعون عامون ومحققون والشرطة القضائية وضباط عسكريون من 12 دولة - من بنين وبوركينا فاسو والكاميرون وتشاد وساحل العاج وسيراليون وغانا وغينيا ومالي وموريتانيا والنيجر ونيجيريا. وانضم إليهم ممثلو المنظمات الدولية، مثل G5 Sahel المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والانتربول، والاتحاد الأفريقي، ومركز السياسات للجنوب الجديد، ومركز جنيف للسياسات الأمنية، ولجنة العدالة والمساءلة الدولية.

قام الأخصائيون الممارسون بتحري الظروف الفريدة لجمع الأدلة في ميدان المعركة، واستثمارها وتحليلها، والأمثلة على النجاحات والتحديات في الإجراءات الجنائية. واستعرضوا منصات تبادل مثل هذه الأدلة والاستخدامات الأخرى غير الملاحقات القضائية مثل أمن الحدود، وتعزيز التحقيقات، والشرطة المجتمعية التي تقودها المخابرات. كما تبادل الأخصائيون الممارسون الخبرات المكتسبة في جمع هذه المواد وتحليلها ومشاركتها واستخدامها، وعملوا من خلال دراسة حالة على تطبيق الممارسات الجيدة ووضعها في سياقها.

وبناءً على نجاح ورشة غرب إفريقيا، سيواصل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون عام 2021 عقد سلسلة من ورش العمل الإقليمية لزيادة الوعي بالقيمة المحتملة للأدلة الميدانية في نهج العدالة الجنائية المعنية بمكافحة الإرهاب والمبادئ التوجيهية.

ستعقد ورشة عمل إقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الربع الثاني من العام ومن المقرر عقد ورشة عمل لشرق إفريقيا في وقت لاحق من العام. على مسار موازٍ، سيطلق المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ورش عمل أصغر على المستوى القطري ستكون في البداية عبر الإنترنت أو مختلطة، وتركز على تسهيل تبادل الأدلة الميدانية عبر الحدود، حتى من خلال عمليات المساعدة القانونية المتبادلة. ومن المقرر أن يبدأ خط العمل هذا بسلسلة من ورش العمل في تونس تبدأ أولها في الربع الثاني من عام 2021.

مبادرات ومسارات أنشطة عمل المعهد الأخرى

التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية

يمثل العدد المتزايد من حالات التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية (REMVE) في جميع أنحاء العالم تهديداً خطيراً وعابراً للحدود. وتضطلع الجهات الفاعلة في مجال العدالة الجنائية بدورٍ حاسم في مواجهة هذا التهديد. بدءاً من تحديد خلايا التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية (REMVE) والشبكات والجهات الفاعلة المنفردة والتحقيق فيها وتعطيلها ومقاضاة مرتكبيها، إلى حبس الجناة مرتكبي التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية (REMVE) وتوسيع خدمات ما قبل المحاكمة، إلى توفير برامج إعادة تأهيل السجون والمراقبة ما بعد الإفراج، فإن نطاق مسؤوليات الأخصائيين الممارسين في مجال العدالة الجنائية كبير وواسع النطاق. (يشار إلى التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية (REMVE) أيضاً باسم التطرف اليميني العنيف أو (RWT) الإرهاب اليميني من قبل المملكة المتحدة والحكومات الأوروبية الأخرى.

على مدى السنوات العشرين الماضية، اكتسب الأخصائيون الممارسون في مجال العدالة الجنائية خبرة كبيرة في مكافحة الإرهاب على صعيد معالجة التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية والقاعدة والجماعات التابعة لهما وفروعهما إلى جانب الأفراد المتأثرين بلغة خطابهم. في حين أن بعض هذه التجارب والخبرات ذات صلة مباشرة بمكافحة التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية ، فإن هناك أيضاً اختلافات كبيرة تتطلب معرفة ومقاربات واستراتيجيات وأدوات جديدة.

والجدير بالذكر أنه في حين أن تنظيمي داعش والقاعدة من أكثر المنظمات تنظيماً وهرمية، فإن العديد من الأفراد حول العالم المتورطين في التحريض والتجنيد والتطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية مرتبطين بهما على نحو بسيط فقط غالباً عبر فضاءات الإنترنت مما يشكل تحديات كبيرة أمام وكالات إنفاذ القانون عند الكشف عن مواقع ونشاطات خلايا التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية وتفكيكها.

دليل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون للأخصائيين الممارسين في مجال العدالة الجنائية بشأن التصدي للتطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية (REMVE)

في عام 2020، وبدعم من حكومتي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، عقد المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون اجتماعين للخبراء لتحري كيفية معالجة ظاهرة التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية بشكل أكثر فاعلية من قبل الجهات الفاعلة في مجال العدالة الجنائية بالاعتماد على التجارب الوطنية واسعة النطاق للحكومات في مواجهة هذه الأنواع من التهديدات. كان الاجتماعان فرصة للأخصائيين الممارسين لتبادل وبناء قدراتهم في كيفية تعاملهم مع هذه القضايا، إلى جانب مساهمتهم في وضع دليل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون للأخصائيين الممارسين في مجال العدالة الجنائية بشأن التصدي للتطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية REMVE، والذي يركز على مشاركة جهات إنفاذ القانون مع المجتمع المدني وأصحاب المصلحة المعنيين في المجتمع.

في أكتوبر 2020، عقد المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون أول اجتماع للخبراء عبر الإنترنت، وضم الأخصائيين الممارسين والخبراء المتخصصين ومنهم المدعون العامون وضباط الشرطة والمحققون وصناع السياسات من 15 بلداً. عمد المدعون العامون والمحققون الذين كانوا يتعاملون مع تهديدات التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية في ولاياتهم القضائية إلى تقديم وصف تفصيلي للجهود الأخيرة التي بذلت على صعيد الدولة لتحسين قدرات وكالات إنفاذ القانون. ناقش المشاركون أيضاً القضايا والعقبات التي تنشأ عند الكشف عن خلايا التطرف العنيف القائم على دوافع عنصرية أو عرقية والشبكات والجناة المنفردين والتحقيق معها وتعطيلها ومقاضاتها، وسجن الجناة، وتنسيق وتبادل المعلومات دولياً، وحثّ أصحاب

المصلحة المجتمعيين على المشاركة، وتوفير برامج إعادة تأهيل السجون، وإجراء عمليات المراقبة ما بعد الإفراج.

عُقد اجتماع الخبراء الثاني عبر الإنترنت في ديسمبر مع 40 ممارساً وخبيراً متخصصاً من 19 دولة، منهم المدعون العامون وضباط الشرطة والمحققون وواضعو السياسات. ناقش الأخصائيون الممارسون مسودة الخطوط العريضة لدليل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون للأخصائيين الممارسين في مجال العدالة الجنائية وحددوا الدروس الملموسة المستفادة، وكذلك الثغرات في قدرات الدول على معالجة تهديدات التطرف العنيف القائم على دوافع عنصرية أو عرقية. ومن بين الأدوات التي نوقشت استراتيجيات الشرطة التقليدية، والعقوبات، ومراقبة الأوساط عبر الإنترنت، والتنسيق بين الوكالات، وإشراك أصحاب المصلحة المعنيين في المجتمع، وبرامج إعادة تأهيل السجون، والمراقبة ما بعد الإفراج، وتبادل المعلومات دولياً.

وحرصت اجتماعات الخبراء على مشاركة أخصائيين ممارسين وممثلين من أستراليا وبلجيكا وكندا وإستونيا وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان وإيطاليا وليتوانيا ومالطا والنرويج والبرتغال وصربيا وسلوفاكيا وإسبانيا والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وانضم إليهم ممثلون عن مجلس أوروبا (CoE)، ويوروجست Eurojust، والمفوضية الأوروبية (EC)، واليوروبول، وشبكة الاتحاد الأوروبي للتوعية ضد التطرف (RAN)، والمعهد الألماني لدراسات التطرف والقضاء على التطرف (GIRDS)، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)، ومركز جامعة أوسلو لبحوث التطرف (C-REX)، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب UNOCT.

من المقرر أن يقدم المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون في الربع الأول من عام 2021 عمله المهم بشأن التطرف العنيف القائم على دوافع عنصرية أو عرقية من خلال اجتماع الخبراء الثالث والأخير عبر الإنترنت، وأن تعاد مشاركة العديد من الأخصائيين الممارسين والخبراء الذين شاركوا في أول اجتماعين بهدف الانتهاء من المدخلات بشأن مسودة دليل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون للأخصائيين الممارسين في مجال العدالة الجنائية الخاص بالتصدي للتطرف العنيف القائم على دوافع عنصرية أو عرقية REMVE. وعندئذٍ سيصدر المعهد هذا الدليل في الربع الثاني من العام. سيستخدم المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون هذا الدليل كأساس لسلسلة من ورش بناء القدرات، مع التركيز على التعاون القضائي الدولي وإنفاذ القانون والاستجابات السياساتية والتشريعية، والمشاركة الحكومية مع المجتمع المدني وأصحاب المصلحة المعنيين في المجتمع المحلي.

Danish Centre for
Prevention of Extremism
III Rule of Law-Based Multi-Actor Intervention Programmes
for Preventing Violent Extremism Project: First Practitioners'
and Curriculum Development Workshop
26 – 27 February 2020
Copenhagen (Denmark)

مبادرات ومسارات أنشطة عمل المعهد الأخرى

آليات الإحالة:
برامج التدخل متعددة الفاعلين المستندة إلى سيادة القانون

لقد حظي التعاون متعدد القطاعات والمستويات داخل كل بلد باعتراف تدريجي من قبل صانعي السياسات والأخصائيين الممارسين بأنه أداة مهمة للكشف والتدخل وإعادة التوجيه وتقديم الدعم للأفراد الذين تم تقييمهم على أنهم "عرضة للخطر " أو "تعرضوا للخطر" أو أنهم باشروا للتو بالسير على طريق التشدد والتطرف العنيف أو أنهم عبروا عن اهتمامهم بالانخراط في نشاط إرهابي، لكنهم لم يرتكبوا جرائم.

من بين هذه الأشكال من التعاون هناك ما يسمى "آليات الإحالة"، والتي تضم واحداً أو أكثر من الجهات الفاعلة المحلية مثل الكوادر الاجتماعية والصحية ورجال الدين وأفراد الأسرة ومنظمات المجتمع المدني. تمكّن هذه الآليات من حشد أصحاب المصلحة ممن هم في وضع أفضل لتقديم تدخل فعال ووقائي لأن لديهم كفاءة معينة أو خبرة أو مصداقية أو شرعية لا تمتلكها سلطات إنفاذ القانون المحلية. إذ يمكن لأصحاب المصلحة هؤلاء المساعدة في التصرف عند كشف حالة مثيرة للقلق يكون من غير المناسب أن تتدخل بها جهات إنفاذ القانون. تقديراً لفعالية هذه البرامج، يقوم المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، وبدعم سخي من الاتحاد الأوروبي، بإعداد وتجريب منهج فريد من نوعه لدعم إنشاء وتنفيذ منصات تدخل متعددة الجهات لمنع التطرف العنيف ومكافحته (P/CVE) في جميع أنحاء العالم.

اجتماع الخبراء

في فبراير، وبالتعاون مع المركز الدنماركي للوقاية من التطرف، عقد المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ورشة للخبراء في كوبنهاغن ضمت 40 أخصائياً ممارساً من 16 دولة ممن يتمتعون بالخبرة في تصميم وتنفيذ برامج متعددة الأطراف لمنع التطرف العنيف ومكافحته P/CVE. تبادل المشاركون خبراتهم والصعوبات المحددة والحلول المقترحة عبر مجموعة من القضايا ذات الصلة التي تشمل برامج التدخل متعددة الجهات الفاعلة من أجل منع التطرف العنيف ومكافحته، مثل: التغلب على العوائق التي تحول دون تبادل المعلومات؛ وتقييم المخاطر والاحتياجات والقدرات؛ وبناء الثقة وتخفيف وصمة العار؛ وضمان استدامة جهود التدخل؛ والمراقبة والتقييم. وطُلب من الأخصائيين الممارسين العمل في مجموعات لتحديد عناصر وإدراجها في المناهج التدريبية والطرق الأكثر فاعلية لنقل المعرفة المطلوبة إلى المستخدمين النهائيين مع مراعاة ضرورة التأكد من أن المنهج سيكون مناسباً وقابلاً للتطبيق عبر شتى السياقات الجغرافية والثقافية المتنوعة. شكلت المدخلات التي جمعت في ورشة عمل كوبنهاغن مسودة إطار للمنهج التدريبي.

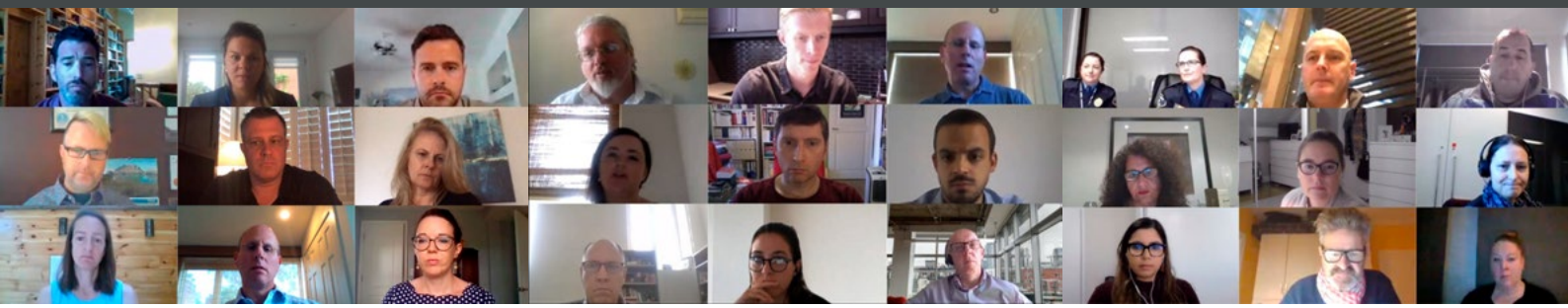

استشارات الأخصائيين الممارسين ووضع المناهج عبر الإنترنت

في يونيو 2020، عقد المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون خمس جلسات مشاورات عبر الإنترنت شارك فيها 59 ممارساً من 15 دولة من ذوي الخبرة في تصميم وتنفيذ برامج متعددة الجهات الفاعلة في مجال الوقاية من التطرف العنيف ومكافحته، مع التركيز بشكل خاص على آليات الإحالة. كان الغرض من المشاورات عبر الإنترنت هو تقديم ومناقشة المسودة، وتحديد نقاط القوة والضعف فيها، واقتراح طرق لتحسين محتواها وهيكليتها. جمعت كل من الاجتماعات الخمسة، التي استمر كل منها مدة ساعتين ونصف، مجموعة مختلفة من الخبراء المتخصصين الذين شاركوا وجهات نظرهم حول نظرية التغيير المقترحة، والرسائل الرئيسية ومنهجية الدورة التدريبية وقدموا توصيات بشأن المشاركين المناسبين في التدريب. وإبان جمع الآراء والتعليقات، قام المعهد بتحديث مسودة إطار العمل وتوسيعه ليتحول إلى منهج تدريب تجريبي مبتكر.

عام 2021، سيقدم المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون (IIJ) أول تكرار لهذا المنهج الجديد المهم، بالعمل مع ممثلي الحكومة الوطنية وحكومات المقاطعات والمجتمع المدني في كينيا. ستركز الورشة على كيفية تصميم وتنفيذ برامج التدخل متعدد الجهات الفاعلة من أجل منع التطرف العنيف ومكافحته التي تأخذ في الاعتبار السياق المحلي والاحتياجات ذات الصلة بما فيها استخدام آليات الإحالة.

سيُعقد النشاط الأخير في إطار المنحة الحالية - ورشة العمل التدريبية الثانية عبر الإنترنت لتجريب المنهج التدريبي - في مارس 2021. إذا لزم الأمر، سيقوم المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بتحسين المناهج التدريبية إلى أفضل درجة بناءً على التعليقات الواردة من ورشة العمل والمضي قدماً في التدقيق اللغوي والتحرير والنشر والتوزيع بين أصحاب المصلحة الرئيسيين قبل نهاية المنحة الحالية في يونيو 2021.

> "على الرغم من تنفيذ الدورة التدريبية عبر المشاركة عن بُعد، فإن إعداد تقديم الموضوعات التفاعلية من قبل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون باستخدام تقنيات التعلم النشط كان مرضياً ومثيراً للإعجاب. وبالنسبة لي كان بارعاً وأشبه بالتدريب البدني المباشر".

سيرات عدن علي، المدير التنفيذي،
حكومة مقاطعة غاريسا،
كينيا

مبادرات ومسارات أنشطة عمل المعهد الأخرى

المنهج الأساسي

بدعم من حكومة الولايات المتحدة، وضعت الوحدة البرامجية منهجاً تدريبياً أساسياً، يتألف من مقررين أساسيين: استخدام المعلومات المستمدة من الاستخبارات لتوليد الأدلة للتحقيقات والمحاكمات المتعلقة بالإرهاب، والمحاكمات الناجحة في قضايا مكافحة الإرهاب. صمم المنهج التدريبي بالشراكة مع خبراء تعليم مخضرمين والمتخصصين في التدريب القضائي والنيابي، والأخصائيين الممارسين ذوي الخبرة والتجربة العميقة في هذا الموضوع. من خلال عملية تعاونية، أعدّ المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون هيكلاً ومحتوى تدريباً مثالياً يعالج بفعالية الصعوبات الواقعية التي يواجهها الأخصائيون الممارسون في مناطق التركيز الجغرافي التي نعنى بها. يعتمد المنهج الأساسي على تنفيذ الممارسات الجيدة الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب ويدعمها، وعلى أطر عمل السياسات الدولية والإقليمية الأخرى أيضاً، ويوفر أساساً قوياً لمبادرات ومسارات العمل الأساسية للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون. قدمت التكرارات الأولى لكلا الدورتين بنجاح خلال عام 2019.

المعلومات المستمدة من المعلومات الاستخبارية لتوليد الأدلة للتحقيقات والملاحقات القضائية

عام 2020، أعاد المعهد تصميم منهج دورة المعلومات الاستخباراتية وتعديله لتقديمه بشكل فعال في شكل تدريب عبر الإنترنت، وقدم بنجاح نسختين متكررتين عبر الإنترنت لهذه الدورة التدريبية المهمة. تضمنت الدورة الأولى محاور قطاعية وإقليمية، جمعت 25 قاضياً ومدعياً عاماً ومحققاً من كينيا وتنزانيا وأوغندا. عقد المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، مع مقدمين من سويسرا والولايات المتحدة، ثلاث جلسات تفاعلية حول تحليل المعلومات الاستخباراتية وجمعها، والعبوات الناسفة الإرهابية، وأدلة مسرح الجريمة، والمساعدة القانونية المتبادلة. تضمنت كل جلسة محاضرات عبر الفيديو وتطبيق عملي للمهارات من خلال تمرين دراسة حالة افتراضية. عمقت ورشة العمل فهم الأخصائيين الممارسين المشاركين لقيمة استخدام المعلومات الاستخباراتية من أجل توليد أدلة لخدمة التحقيقات والملاحقات القضائية المتعلقة بالإرهاب وزيادة معرفتهم بالصعوبات التي تواجههم عند القيام بذلك، وبالاستراتيجيات الخاصة بالتصدي لهذه الصعوبات؛ وتوسيع نطاق قدرات وإمكانات مكافحة الإرهاب القائمة على سيادة القانون. شارك الأخصائيون الممارسون بفعالية وجهات نظرهم وآرائهم وخبراتهم الشخصية بشأن جمع الأدلة ومعالجتها وحفظها، وبشأن التعاون بين الوكالات والتحقيقات القضائية والتعاون الإقليمي والدولي.

وقدمت دورة تدريبية ثانية في ديسمبر 2020 مرة أخرى بتنسيق عبر الإنترنت، مع محاضرات عبر الفيديو وتطبيق عملي للمهارات من خلال تمرين دراسة حالة افتراضية. تبادل القضاة والمدعون العامون والمحققون المشاركون من إثيوبيا ونيجيريا وجهات نظرهم وآرائهم وخبراتهم الشخصية بشأن جمع الأدلة ومعالجتها وحفظها والتعاون بين الوكالات والتحقيقات القضائية وسبل التعاون. استجاب المشاركون في كلتا الدورتين بشكل إيجابي لأسلوب التقديم عبر الإنترنت وتعاونوا بنشاط خلال جلسات النقاش التفاعلية. وأفادوا أن المحتوى كان ذا قيمة كبيرة وأثنوا على المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون (IIJ) لتقديمه للدورات عبر الإنترنت والتزامه ونجاحه في بناء قدرات الأخصائيين الممارسين أثناء الوباء.

ومن المقرر أن يقدم المعهد نسخة مكررة ثالثة من الدورة عبر الانترنت - للأخصائيين من غرب افريقيا- في الربع الثاني من عام 2021، يليها دورة تدريبية عبر الحضور الشخصي عندما تسمح الظروف. وسيعمل المعهد أيضاً خلال عام 2021 على وضع هذا المقرر التدريبي المهم وفق مسارين مختلفين: المسار الأول مخصص للأخصائيين الممارسين والمسار الثاني لصانعي السياسات. سيساعد هذا القسم المعهد في إحداث تأثير مستدام لهاتين المجموعتين وتنظيم المناهج لتحقيق أقصى قدر من الفائدة والأهمية.

المراقبة والتقييم

منذ افتتاحه عام 2014، قام المعهد بتدريب أكثر من 6600 فرداً من الأخصائيين الممارسين في مجال العدالة الجنائية من أكثر من 123 بلداً. ورغم فخر المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بهذا الإنجاز، فإنه لا يعتمد فقط على الأرقام الإجمالية لقياس أو إظهار تأثير مهمته في بناء القدرات. تعتبر المراقبة والتقييم الفعالين أمراً بالغ الأهمية لتحديد ما إذا كانت أهداف البرنامج قد تحققت، وما إذا كان أسلوب تقديمنا للتدريب فعالاً، وأيضاً لضمان المساءلة، وقياس الأثر المستدام، وتعزيز فعالية البرامج المستقبلية.

تتوقع الجهات المانحة لنا أننا، بخلاف الأرقام، نقدم تقارير دقيقة للتأكد من أن استثماراتهم للأموال العامة في برامجنا تحقق تأثيراً مستداماً. يحتاج المشاركون في برامجنا إلى الشعور بالثقة في أن استثمارهم للوقت والجهد في ورشات أو دورات المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ستوفر أفضل فرصة تعليمية وأفضل دعم لتطوير المهارات التي يحتاجها الأخصائيون الممارسون للسياقات التي يعملون فيها والتحديات التي يواجهونها.

الاستثمارات في المراقبة والتقييم

عام 2019، وضع المعهد إطاراً موسعاً وأكثر جدوى للمؤشرات المصممة لتعزيز تماسك أنشطة تقييم المعهد، وذلك بغية تقديم تقييم أكثر دقة وشفافية للتقدم الذي أحرزناه في تحقيق الأهداف البرامجية والمؤسسية وأهداف الجهات المانحة. عام 2020، قمنا بتوظيف وتعيين مدير مراقبة وتقييم بدوام كامل لقيادة عمل المعهد في هذا المجال المهم. ومن الأمور المركزية في هذا العمل إعداد استراتيجية على صعيد المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون لإضفاء الطابع المؤسسي والإشراف على المراقبة والتقييم داخل المعهد. ستحظى هذه الاستراتيجية بالدعم من خلال إرشادات محددة على صعيد الوحدة لمعالجة الفروق الدقيقة بين منصات التعلم المختلفة لدى المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون وأهداف المنحة، ومجموعات الأخصائيين الممارسين، والإدارة، واستكمالها لاحقاً بالعمل مع مديري البرامج الأفراد عبر كل من الوحدات الأكاديمية والبرامجية من أجل وضع خطط خاصة بكل ورشة عمل.

تعمل استثماراتنا في المراقبة والتقييم الفعالين والشاملين على تزويد فريق المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بالبيانات التي يحتاجون إليها لتصميم وتقديم برامج أكثر تأثيراً، وتحديد أي تدابير تصحيحية ضرورية لزيادة التأثير المستدام لجهود بناء القدرات، ولتلبية احتياجات مجموعاتها من الأخصائيين الممارسين. كما أن تحديد أولويات المراقبة والتقييم يمكّن المعهد من تقديم تقرير إلى المانحين يبين بصورة أكمل وأشمل مدى التقدم المحرز والآثار الإيجابية التي تحققت في إطار المنح الممنوحة للمعهد.

بالإضافة إلى التقييم الكمي الأكثر صرامة، يقوم المعهد بجمع المزيد من البيانات النوعية الخاصة التي يمكننا من خلالها بناء تقييم أكثر شمولية للتأثير المستدام للمعهد. تتضمن هذه البيانات النوعية رصد الإجراءات التي اتخذها الخريجون بعد مشاركتهم في برامج المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون. إن تحسين المراقبة والتقييم يعد خطوة حاسمة للمضي قدماً نحو الأفضل بالنسبة للمعهد كمركز للتدريب، وبالنسبة للمشاركين في دوراتنا التدريبية وكذلك بالنسبة للمانحين والشركاء. يعمل فريق المعهد من خلال هذا الاستثمار على تعزيز الأساس الذي نستند إليه في تصميم وإعداد وتقديم برنامج بناء قدرات فعال بغية تعزيز مهمة المعهد ورؤيته.

النوع الاجتماعي

يعدّ سد الفجوة بين الجنسين في جميع برامج المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون مجالاً آخر للتركيز الخاص ويعمل فريق المعهد بنشاط مع البلدان الشريكة لتشجيع مشاركة أكبر للمرأة في جميع ورش العمل والمحتوى البرامجي للمعهد. وقد شهدنا عام 2018 زيادة ملحوظة في مشاركة الإناث عبر العديد من المبادرات الأساسية ومسارات أنشطة عمل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون. عام 2019، عقد المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ورشة إقليمية في إطار مبادرة السلطات المركزية العالمية والتي سجلت لأول مرة غالبية من الإناث الاختصاصيات الممارسات في مجال العدالة الجنائية. وعام 2020، استمرت جهود المعهد لتشجيع وتعزيز مشاركة السيدات الاختصاصيات، ولوحظت زيادة في مشاركة الإناث في أنشطة المعهد.

التواصل والتوعية

وضعت استراتيجية الاتصالات والتوعية للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، التي أقرها مجلس الإدارة في نوفمبر 2018، خطة خمسية طموحة لبناء البنية التحتية للاتصالات اللازمة لدعم تطور المعهد ونجاحه - والأهم من ذلك - لدعم تأثير برامجنا الخاصة ببناء القدرات ودوراتنا التدريبية.

الشراكات الاستراتيجية الجديدة

بعد موافقة مجلس الإدارة في نوفمبر 2019، أنشأ المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون شراكتين استراتيجيتين جديدتين عام 2020، الأمر الذي من شأنه أن يعزز مهماتنا ذات الصلة ويعظّم الفائدة المرجوة منها.

مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب

في سبتمبر، وقع المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب مذكرة تفاهم لإضفاء الطابع الرسمي على شراكتهما. بموجب مذكرة التفاهم الجديدة هذه، سيعمل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب على تعزيز تعاونهما لدعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، والممارسات والأدوات الجيدة. وتستند الاتفاقية إلى البيان الوزاري للأمم المتحدة والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب لعام 2018، والذي شدد على أهمية وجود شراكة قوية وداعمة بين المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب والأمم المتحدة.

أثناء التوقيع، ناقش الأمين التنفيذي للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون توماس ووخته ووكيل الأمين العام لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب فلاديمير فورونكوف عدداً من المجالات المهمة للتعاون المستقبلي بموجب مذكرة التفاهم، بما في ذلك الأنشطة البحثية المحتملة مع وحدتنا الأكاديمية الجديدة وبرامج بناء القدرات مع الوحدة البرامجية للمعهد. يفخر المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بتوحيد جهوده مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب من أجل التصدي للإرهاب وبناء قدرات الأخصائيين العاملين في الخطوط الأمامية في مجال العدالة الجنائية للتصدي للتهديد المتصاعد للإرهاب والتطرف العنيف.

الصندوق العالمي للمشاركة المجتمعية والصمود

في ديسمبر، وقع المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ونظيره المنبثق عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، الصندوق العالمي للمشاركة المجتمعية والصمود (GCERF)، مذكرة تفاهم للاعتراف رسمياً بشراكتهما المؤسسية وتعزيزها. يتطلع المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون إلى العمل مع الصندوق العالمي للمشاركة المجتمعية الصمود في إطار المذكرة والاستفادة من الفرص المهمة الواردة في هذه المذكرة، من أجل تعزيز مهامهما في مجال منع التطرف العنيف ومكافحته والمهام والأولويات المشتركة القائمة على سيادة القانون. كانت مذكرة التفاهم بين المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون والصندوق العالمي للمشاركة المجتمعية والصمود تتويجاً لعام من التعاون المعزز بين المؤسسات الملهمة - (الصندوق العالمي للمشاركة المجتمعية والصمود وهداية والمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون) وذلك بعد سنوات عديدة من التنسيق والتعاون غير الرسمي.

The International Institute for
Justice and the Rule of Law
Visit by H.E. George Vella
President of Malta
26 November 2020

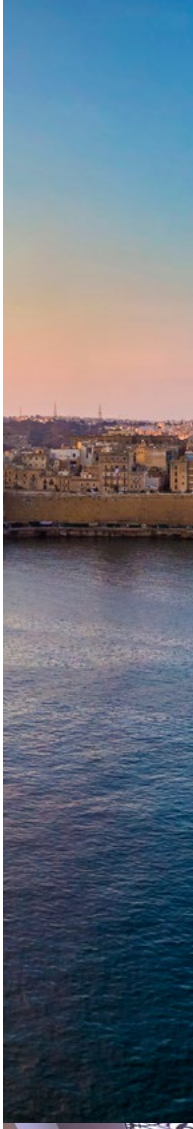

المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون (IIJ) ومالطا

مالطا

توفر مالطا بيئة تعليمية محايدة حيث يمكن مناقشة الموضوعات الحساسة بطريقة بناءة، وموقعها المركزي في البحر الأبيض المتوسط متاح للمشاركين من جميع أنحاء إفريقيا والشرق الأوسط ومناطق أخرى. يُعرب المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون عن امتنانه لحكومة مالطا لدعمها المستمر والتزامها برسالة المعهد ورؤيته.

المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون- حرم فاليتا الجامعي

حرم فاليتا الجامعي في جامعة مالطا - المعروف شعبياً باسم مبنى الجامعة القديمة - هو قصر هام ثقافياً وتاريخياً من القرن السادس عشر يقع في فاليتا، عاصمة مالطا الجميلة. بدأ تشييد مبنى الجامعة القديمة عام 1595، تحت قيادة جراند ماستر مارتينو جارزيس. أعيد تصميم شكله الخارجي على الطراز الباروكي عام 1647.

يعقد المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون غالبية برامجه في مالطا في مبنى الجامعة القديمة الذي يستوعب ما يصل إلى 60 مشاركاً في قاعات المؤتمرات، بالإضافة إلى مجموعة من الأماكن الأخرى لجلسات المجموعات المخصصة والمناسبات الأصغر.

عام 2018، قرر مجلس إدارة المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون أن يجعل مقره الدائم في مبنى الجامعة القديم. وعام 2019، وقع المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون مذكرة تفاهم مع جامعة مالطا لتأمين عقد إيجار لمدة 15 عاماً للمعهد في حرم فاليتا الجامعي، وذلك للحفاظ على استمرارية الشراكة المميزة بين المعهد والجامعة. عام 2020، وسّع المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون مقره عبر إضافة مساحات مكتبية لوحدته الأكاديمية الجديدة.

خلال عامي 2019 و2020، أجرى المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون أعمال بناء لتعزيز وتحديث المرافق لتناسب الاحتياجات التشغيلية والتدريبية للمعهد. وشمل ذلك أعمال تجديد وتحسين للقدرات التشغيلية للمكتب وإضافة ميزات الأمان الحديثة إلى جانب التحديثات العصرية والموفرة للطاقة. الأهم من ذلك، تضمن هذا العمل أيضاً شراكة مع جامعة مالطا لتحديث وتجديد القاعة الكبرى Aula Magna، قاعة التدريب الرئيسية في المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، وقاعات المؤتمرات الأخرى المستخدمة لتقديم برامج المعهد.

زيارة فخامة الرئيس جورج فيلا رئيس مالطا

في نوفمبر، تشرف المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بالترحيب بفخامة الرئيس جورج فيلا، رئيس مالطا إلى المعهد. أتاحت الزيارة فرصة للرئيس فيلا للقيام بجولة في فاليتا الحرم الجامعي لجامعة مالطا والانضمام إلى فريق المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون للحصول على إحاطة موجزة عن المكان في ظل التباعد الاجتماعي في القاعة الكبرى أولا ماغنا Aula Magna المجددة حديثاً. قد كان والمعهد ممتن للغاية للرئيس على دعمه المستمر والمتواصل لمهمة بناء القدرات التي يضطلع بها المعهد.

فريق المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون

الإدارة العليا

توماس فوخته
الأمين التنفيذي

ماري كومبير
مديرة الوحدة الأكاديمية

رينهارد أوريغ
مدير الشؤون الإدارية والتوعية

ستيف سينوت
مدير البرامج

كبار المستشارين

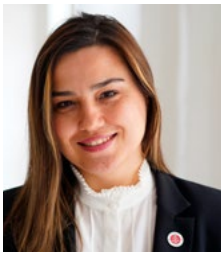

سيفيل بوستانجي
مستشار قضائي أول

فيليب تاكر
مستشار تحقيقات أول

الوحدة الأكاديمية

دان سوتر
كبير الزملاء

سمنا شيبو
زميل مقيم

دالين فان لوفين
مدير برنامج

حنين العوزي
مساعد مدير برنامج

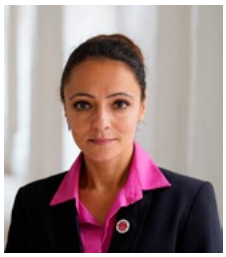

اينات آدم
مساعد إداري

وحدة الشؤون الإدارية والتوعوية

أدريانا فينيش
مسؤول مالي

جاكلين بيتري
مساعد مدير مالي

جريجوري بيرسون
مدير، مراقبة وتقييم

روث كاميليري
موظف مشتريات

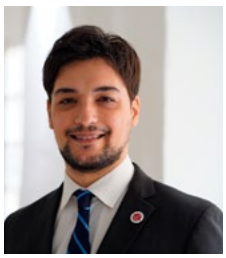

بيترو برينسي
موظف موارد بشرية

وحدة الشؤون الإدارية والتوعية ...متابعة

أليسون كيرتس
مدير أول، الاتصالات والتخطيط الإستراتيجي

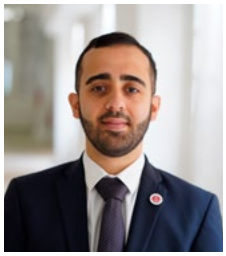

غابرييل كاميليري
مساعد اتصالات

أبيبو بيللو
مساعد برنامج

روكسولانا بوريانينكو
مساعد برنامج

بافل تفرسكوي
مساعد برنامج

فرانس لومير
مساعد برنامج

ماريا لادرون دي جيفارا
مساعد برنامج

الوحدة البرامجية

ايمرسون كاشون
مدير البرنامج

أدريان كارباخو
مدير البرنامج

مونيك كاميس
مدير البرنامج

ميريم شفيق
مدير البرنامج

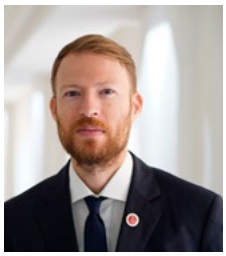

وينثروب ويلز
مدير البرنامج

غابرييل مونتروسا
مدير برنامج ثاني

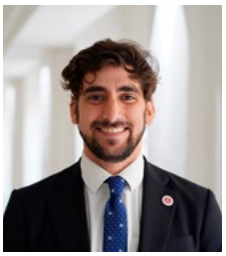

بن كسار
مساعد مدير برنامج

مجلس إدارة المسؤولين

الجزائر
السفير رياض الحويس

الإتحاد الأوربي
السيد فرانسيسكو فونتان

فرنسا
السيد أدريان فرير

إيطاليا
القاضي رافاييل بيسريلو

الأردن
العقيد احمد الغويرين

الكويت
السفير ناصر صبيح

مالطا
السيد كريستوفر كوتاجار

المغرب
السيد اسماعيل الشقوري

هولندا
السيد هوبيرت يان مينارندز

نيجيريا
الوزير أبو بكر مالامي

تونس
السيد خليل التازركي

تركيا
السفيرة ايلين طشان

المملكة المتحدة
الآنسة كلير لورانس

الولايات المتحدة الامريكيةالسيدة
السيد جون غودفري

المجلس الاستشاري

تأسس المجلس الاستشاري للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون عام 2019 بتفويض لتقديم مشورة استراتيجية غير ملزمة إلى الأمانة التنفيذية بشأن مجموعة من المجالات الرئيسية تشمل وضع البرامج وإعداد المناهج التدريبية ومجالات التركيز المواضيعية والجغرافية والشراكات. إن مساهمات المجلس الاستشاري ومجموعة العمل التي تركز على تطوير مناهج الوحدة الأكاديمية التي أسست عام 2020، تزيد من تعزيز وإثراء برامج ودورات المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، وتقديمنا لبرامج بناء القدرات المصممة والمؤثرة.

السيد كريستيان أكاليك
منسق وطني، ركن الشباب المحلي

الآنسة إليزابيث أندرسون
مدير تنفيذي، مشروع العدالة العالمية

سيادة القاضي الدكتور مانفريد داستر
المحكمة الجنائية الدولية

د. لورن داوسون
النائب الأول، المدعي العام للملك، مدير مشروع، الشبكة الكندية للأبحاث حول الإرهاب والأمن والمجتمع

السيد مامادو دياكات
رئيس الفرنكوفونية الأفريقية، شبكة التدريب القضائي

د. مارك إليس
المدير التنفيذي، رابطة المحامين الدولية

السيد توبياس فريمان
مسؤول قانوني أول، معهد سيراكوسا الدولي للعدالة الجنائية وحقوق الإنسان

بروفيسور روهان جوناراتنا
أستاذ الدراسات الأمنية، س. راجاراتنام للدراسات الدولية، جامعة نانيانغ للتكنولوجيا

السيدة إدايات حسن
مديرة، مركز الديمقراطية والتنمية

سيادة القاضي سي. أديل كنت
كبير الموظفين القضائيين، المعهد القضائي الوطني، كندا

د. اسحق كفير
مدير، برنامج الأمن القومي، رئيس، مركز سياسات مكافحة الإرهاب، معهد السياسة الاستراتيجية الأسترالي

السيد كريستوفر ليمان
المدير التنفيذي، معهد سيبلي CEELI

سعادة السفير إيهاب فهمي
سفير جمهورية مصر العربية بتونس، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية

السيد مارك بوريت
منسق العدالة القانونية والجنائية، مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب (CTED)

سيادة القاضية كيمبرلي بروست
رئيس، المحكمة الإدارية العليا في ولاية بافاريا

السيد مولاي عبد العزيز راجي
محكمة الاستئناف في الرباط، المغرب

السيد آدم رافنكيلد
كبير المستشارين / منسق مكافحة الإرهاب، وزارة الخارجية الدنماركية

السيد إريك روزاند
مدير، مشروع الوقاية: التنظيم ضد التطرف العنيف

حضرة القاضية باربرا ج. روثستين
كبيرة قضاة محكمة المقاطعة الأمريكية، واشنطن العاصمة

د. بكاري سامبي
مدير معهد تمبكتو، المركز الأفريقي لدراسات السلام

د. كول شيتيما
المنسق القطري، مؤسسة جون د وكاثرين ت. ماكارثر

السيد ماري إبيفان سوهوينو
مدير، المدرسة الوطنية للإدارة والقضاء

د. إرول ساوثرس
مدير دراسات التطرف العنيف المحلي، مدير البرامج الدولية، مركز USC للمخاطر والتحليل الاقتصادي لأحداث الإرهاب، جامعة جنوب كاليفورنيا

السيدة إديث فان دين بروك
كبيرة المدعين العامين ومستشار قانوني، الرابطة الدولية للمدعين العامين

د. بيتر فيديل كيسينج
كبير المستشارين، إدارة القانون الدولي وحقوق الإنسان، وزارة الخارجية الدنماركية

المنح والانتداب منذ 2014

استراليا

كندا

الدنمارك

الاتحاد الأوروبي

فرنسا

ألمانيا

مالطا

هولندا

إسبانيا

سويسرا

تركيا

المملكة المتحدة

الولايات المتحدة الأمريكية

شركاء فاليتا

المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب
معهد سيلي CEELI
شبكة التدريب القضائي الأوروبية
المركز العالمي للأمن التعاوني
الصندوق العالمي لإشراك المجتمعات المحلية وتعزيز قدرتها على الصمود (GCERF)
مركز هداية
المعهد الوطني للدراسات العليا للأمن والعدالة
جامعة مالطا
معهد الدراسات الأمنية (ISS)
المركز الدولي لمكافحة الإرهاب (ICCT)
معهد سيراكوزا الدولي للعدالة الجنائية وحقوق الإنسان
منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)
الأمم المتحدة
معهد الولايات المتحدة للسلام

المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون
جامعة مالطا - حرم فاليتا الجامعي
بناء الجامعة القديم-شارع سان بول فاليتا – مالطا VLT 1216

www.theiij.org @iijmalta info@theiij.org